الأمم المتحدة

A/HRC/33/59

الجمعية العامة

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية*

الرئيسة – المقررة: ناردي **سوكسو إيتوري**

* تعمم مرفقات هذا التقرير باللغة التي وردت بها فقط، ولم تحرر رسمياً.

GE.16-12526(A)
1612526

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – تنظيم الدورة ٣

ألف – انتخاب الرئيسة – المقررة ٣

باء – الحاضرون ٣

جيم – الوثائق ٤

دال – اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل ٤

هاء – بيان بالفيديو من خوسيه غرازيانو دا سيلفا ٥

واو – موجز الدورتين السابقتين والخطوات المقبلة ٥

ثالثاً – حلقة النقاش بشأن مضمون مشروع الإعلان ٥

رابعاً – البيانات العامة ٧

خامساً – القراءة الثانية لمشروع الإعلان ٩

ألف – المواد من ١ إلى ٥ ..... ٩

باء – المواد من ٦ إلى ١٢ ..... ١٢

جيم – المواد من ١٣ إلى ١٨ ..... ١٦

دال – المواد من ١٩ إلى ٢٤ ..... ١٨

هاء – المواد من ٢٥ إلى ٣٠ والديباجة ٢٢

سادساً – استنتاجات وتوصيات الرئيسة – المقررة ٢٣

ألف – الاستنتاجات ٢٣

باء – توصيات الرئيسة – المقررة ٢٤

سابعاً – اعتماد التقرير ٢٤

Page

Annexes

I. Agenda 25

II List of invited speakers 26

III List of specific comments on the draft 27

أولاً- مقدمة

١- أنشئ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢١. وأوكلت إلى الفريق العامل ولاية التفاوض، ووضع الصيغة النهائية لمشروع الإعلان بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وتقديمه إلى المجلس. وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٣٠ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أن يعقد الفريق العامل دورتيه السنويتين التاليتين قبل دورة المجلس السادسة والثلاثين، على أن تدوم كل منهما خمسة أيام. وقد عقد الفريق العامل دورته الثالثة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢- وافتتحت السيدة جيوتي سانغيرا باسم المفوض السامي لحقوق الإنسان الدورة الثالثة، ونوهت بالتوصل في الآونة الأخيرة إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ، اعتمد في باريس في عام ٢٠١٥، وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددت على أهمية بناء نظم غذائية تستغني عن الوقود الأحفوري وتكون قادرة على التكيف مع الأحوال المناخية الشديدة، وعلى أهمية العديد من أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وذكَّرت السيدة سانغيرا بالمستجد من القواعد المعيارية في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢. وارتأت أن الفريق العامل يستطيع توجيه المجتمع الدولي بالمساهمة في وضع مجموعة من الإجراءات لحماية حقوق محددة من حقوق الإنسان، وذلك بغية التصدي للضعف الذي يعانيه العاملون في المناطق الريفية.

ثانياً- تنظيم الدورة

ألف- انتخاب الرئيسة – المقررة

٣- انتخب الفريق العامل في دورته الثالثة ناردي سوكسو إيتوري (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) رئيسة – مقررة، بناء على ترشيح هندوراس، ممثلة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

باء- الحاضرون

٤- حضر الدورة الثالثة للفريق العامل ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو،

وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، وشيلي، والصين، والعراق، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وميانمار، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٥- وكانت الدول غير الأعضاء التالية ممثلة في الدورة بصفة مراقب: فلسطين والكرسي الرسولي.

٦- وشارك في اجتماع الفريق العامل ممثلون عن المنظمات غير الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومركز الجنوب.

٧- وشارك في الدورة أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الأمريكية لدراسات علم الإنسان؛ ومؤسسة الخبز للجميع؛ ومركز العالم الثالث؛ ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية؛ واللجنة الفرنسية للتضامن الدولي؛ وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (فيان الدولية)؛ والاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكيين؛ وبرنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والشبكة الدولية لحقوق الإنسان؛ ووكالة الخدمة الاجتماعية للكنيسة البروتستانتية في ألمانيا؛ وشبكة العالم الثالث؛ ومكتب كويكر لدى الأمم المتحدة؛ ومنظمة القرى المتحدة؛ والاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة.

جيم- الوثائق

٨- عرض على الفريق العامل النص الجديد لمشروع الإعلان (A/HRC/WG.15/3/2)، فضلاً عن الوثائق التالية:

(أ) القرار ١٣/٣٠ بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛

(ب) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (A/HRC/30/55).

دال- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

٩- شكرت الرئيسة أعضاء الفريق العامل على انتخابها، وذكَّرت المشاركين بولاية الفريق العامل، وأشارت إلى أن مشروع الإعلان تُرجم إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وأُتيح مسبقاً، وأنها تسعى إلى تيسير المفاوضات بطريقة مفتوحة، وشفافة، وتشاركية.

١٠- وأوضحت الرئيسة طرائق المناقشة، وأشارت إلى أن الدورة ترمي أساساً إلى جمع مختلف الآراء بشأن المشروع، وذلك من أجل إعداد مشروع منقح تنظر فيه الدورة الرابعة.

هاء- بيان بالفيديو من خوسيه غرازيانو دا سيلفا

١١- أعرب خوسيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الفاو، عن رأيه بأن الإعلان سيساعد على الاستمرار في تركيز الاهتمام على الأمن الغذائي، والتغذية، والنظم الغذائية المستدامة. ولاحظ أن للإعلان صلات وثيقة بالعديد من المبادئ، والتوجيهات التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهيئات منظمة الفاو. وأشار إلى أهمية ضمان اتساق الإعلان مع الصكوك المعيارية القائمة، وتجنب إعادة التفاوض بشأن مسائل حصل اتفاق بشأنها منذ سنوات عديدة. ودعا الفريق العامل إلى السعي من أجل تحقيق توافق للآراء.

واو- موجز الدورتين السابقتين والخطوات المقبلة

١٢- أشارت الرئيسة إلى التطورات التي حدثت خلال الدورتين السابقتين، وأعطت لمحة عن مختلف الاجتماعات التي عقدتها مع مختلف أصحاب المصلحة منذ نهاية الدورة الثانية، وذلك على النحو المبين خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٣- وقالت الرئيسة إن القراءة الثانية لمشروع الإعلان ستتناول المواد في شكل مجموعات. وطلبت إلى المشاركين تقديم صيغ محددة، إذا أمكن، بغية المساعدة على تحسين صياغة النص.

ثالثاً- حلقة النقاش بشأن مضمون مشروع الإعلان

١٤- أشارت سو لونغلي (الاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة) إلى أن الإعلان ينبغي أن يعكس بدقة تشكيلة القوة العاملة الريفية. ويتعين تسوية الشواغل المحددة للعمال المأجورين، الذين لا يملكون أو يستأجرون ما يستغلون من أراض. وشددت السيدة لونغلي على أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العمال الريفيين يرتبط بحرية تكوين الجمعيات، التي أقرتها منذ عام ١٩٢١ اتفاقية حق العمال الزراعيين في التجمع والاتحاد (رقم ١١) لمنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من التصديق الواسع النطاق على هذه الاتفاقية، لا ينعم العمال الزراعيون بحماية قوانين العمل التي يتمتع بها عمال آخرون. وارتأت السيدة لونغلي أن الإعلان يعكس بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تعني العمال الريفيين، لا سيما المواد ١١، و١٥، و١٦، ويمكن تعزيزه فيما يتعلق بالأجور (اتفاقية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور في الزراعة (رقم ٩٩) لعام ١٩٥١ لمنظمة العمل الدولية)، والعمال المهاجرين، والحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ورحبت بالفقرة المتعلقة بالحق في العمل دون تحرش، وارتأت أنه ينبغي أن يتصدى الإعلان أيضاً لمسألة العمل القسري والسخرة.

١٥- ذكرت السيدة صوفيا مونسلايف (فيان الدولية) أنه ينبغي للإعلان تدارك الثغرات المعيارية في مجال حماية حقوق الإنسان بالنسبة للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وإعادة تأكيد الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء. وارتأت أن الثغرات المعيارية تبرز أكثر ما تبرز فيما يتعلق بالحق في الأرض، والبذور، والمياه كسباً للعيش. وفي حين أن حق الإنسان في الأرض قد تطور إلى حد كبير بالنسبة لحقوق الشعوب الأصلية، إلا أنه لا توجد حماية مماثلة بالنسبة للمجتمعات الريفية الضعيفة الأخرى، التي تحتاج أيضاً للأرض من أجل البقاء. وبالمثل، وعلى الرغم من أن الحق في البذور، وفي التنوع البيولوجي الزراعي قد نشآ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فإن الاعتراف بحق الإنسان في البذور سيذهب إلى أبعد من هذين الإطارين في تسليط الضوء على العلاقة بين حقوق الإنسان والطبيعة وأهمية الأرض والبذور في صون كرامة الإنسان. ومن ثم، ينبغي أن يعترف الإعلان بالحقوق في المياه التي تواضعت عليها الأعراف والتقاليد الأهلية.

١٦- وأشارت إليزابيث مبوفو (حركة كامبيسينا) إلى أن حدة معاناة الفلاحين من التشرد، والتجريم، والتمييز ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. وترجع أسباب هذه الانتهاكات أساساً إلى المصالح الرأسمالية والشركات عبر الوطنية. ومن شأن الإعلان أن يتيح أداة جديدة للفلاحين للدفاع عن عيشهم، وأرضهم. وذكرت أن الإعلان ينبغي أن يعكس المطالب الجذرية لحركة كامبيسينا دفاعاً عن الحق في الحياة، ومستوى معيشي لائق، والأرض والإقليم، والبذور، والمعلومات، والعدالة، والمساواة بين الرجل والمرأة. واعتبرت مبوفو الصيغة الحالية للمواد ٤ و٦ و٨-١٠ و١٢-١٣ و٢١ و٢٧-٣٠ كافية. ومع ذلك، ارتأت أن بعض المواد تتطلب مزيداً من العمل، مثل المواد ١-٢ و٥ و١٦ و١٨ و١٩، ٢٢ و٢٥، التي ينبغي أن تعترف بالصلة الفريدة بين الفلاحين، والغذاء، والموارد الطبيعية، وتشمل بوضوح التزامات الدول.

١٧- وذكرت السيدة سانجيتا شاشيكانت (شبكة العالم الثالث) أن حق الفلاحين في البذور سبق الاعتراف به في المادة ٩ من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وأن هذا الحق جزء من الحق في الغذاء. بيد أن الحق في البذور وغيرها من مواد الإكثار مهددة بتطور اعتماد البذور، وقوانين التسويق، ونظم الملكية الفكرية التي حظرت ممارسات الفلاحين، مثل قانون الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات لعام ١٩٩١. ثم إن القضايا الرئيسية التي تواجه الفلاحين ترتبط بحماية المعارف التقليدية، والتقاسم المنصف للمنافع؛ وتنامي القيود المفروضة على حفظ البذور المحمية، وتبادلها، وبيعها؛ وحالات اختلاس البذور. وذكرت السيدة شاشيكانت أن من الواضح أن الصكوك القانونية القائمة غير كافية، وأن تنفيذها ضعيف. ومن ثم، فلا بد من الاحتفاظ بالمادة ٢٢ من الإعلان بأكملها. وشددت على أهمية حق الفلاحين في بيع البذور المحمية.

رابعاً- البيانات العامة

١٨- أكد ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز، من جديد تأييد بلده لإعمال الحق في الغذاء، والتزامه بالقضاء على الجوع وسوء التغذية. وسلط الضوء على ضرورة التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه الزراعة المستدامة، وعلى أهمية تنشيط الزراعة، بوسائل منها تمكين صغار الفلاحين. وأيد هذا البيان ممثلو إكوادور، وإندونيسيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والهند. فقد أعرب ممثل إندونيسيا عن تأييده وضع تعريف واضح يحدد الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، فضلاً عن النص على التزامات الدول. وأشار ممثل الهند إلى التشريعات الوطنية التي تُعنى بحماية حقوق الفلاحين.

١٩- وأعرب ممثل جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، عن تأييده الإعلان، الذي اعتبره أمراً ضرورياً من أجل تدارك الثغرات المعيارية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتصدي للتمييز التاريخي والمستمر الذي تعانيه الجماعات المعنية. وأشار الممثل إلى الصلات القائمة بين الأمن الغذائي العالمي والأسرة والزراعة التقليدية المحدودة. وأشار ممثلا إثيوبيا ومصر إلى أنهما يؤيدان الإعلان، حيث شدد ممثل مصر على ضرورة وضع صك خاص لأن الفلاحين يواجهون تحديات مثل حرمانهم من سبل عيشهم، والقدرة على السيطرة على وسائلهم الإنتاجية، وتحديد الأسعار السوقية لمنتجاتهم.

٢٠- وأعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن دعمه صياغة إعلان، وأبرز محورية السياسات التي تعزز تمكين المرأة وتحقق المساواة بين الجنسين، فضلاً عن الزراعة على مستويي المجتمع المحلي والأسرة. وأعلن ممثلا إكوادور وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن تأييدهما الإعلان. وأبرز ممثل إكوادور ضرورة تدارك الثغرات في وضع المعايير، بينما أشار ممثل فنزويلا إلى الأحكام ذات الصلة في الدستور والإطار التشريعي لبلده، التي تكرس الحق في الأرض، وفي السيادة الغذائية، وفي تعزيز الزراعة المستدامة.

٢١- وذكر ممثل هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي، أن الفريق العامل أتاح فرصة مناقشة كيف يمكن توظيف الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان بطريقة أفضل من أجل تعزيز وإعمال حقوق الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المناطق الريفية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ما يزال على موقفه إزاء نص الإعلان برمته، إذ لا حاجة إلى معايير جديدة، غير أن الاتحاد على استعداد لمواصلة مشاركته البناءة.

٢٢- وأكد ممثل الولايات المتحدة ما ذكره آنفاً من تحفظات بلده على مشروع الإعلان. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تأخذ العديد من المسائل الواردة في مشروع الإعلان على محمل الجد، لكنها ترى أن مجلس حقوق الإنسان والهيئات الفرعية ليست المحفل المناسب لمناقشة العديد من هذه المسائل. وأعرب الممثل عن مخالفته الاقتراح الذي يرى أن بعض الفئات من الأشخاص تستحق معاملة مختلفة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٣- ولاحظ ممثل سويسرا أن التحدي الرئيسي يكمن في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان القائمة، لكنه أكد من جديد أن بلده يؤيد إعلاناً جديداً، وأنه مستعد لمناقشة وضع حقوق جديدة على أساس نهج توافقي. وينبغي أن يلبي الإعلان الاحتياجات الخاصة للمرأة.

٢٤- وأعرب ممثلو بنما، والسلفادور، وكوبا عن تأييدهم هذه المبادرة. وأصر ممثل كوبا على أن الاعتراف بالحقوق الجديدة للفلاحين، والعمل على إبراز حقوقهم القائمة واتساقها، أمور أساسية. وأضاف أن من شأن الإعلان أن يسهم في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية على المدى البعيد على الصعيد العالمي.

٢٥- وذكر ممثل الصين أن ثقافة المناطق الريفية وتطورها من الأمور الحاسمة بالنسبة للتنمية البشرية، وذلك على النحو الذي أكدته أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن البلدان تتباين في ظروفها، واعتباراتها، وسياساتها الزراعية، وأنه ينبغي أن تدير الدولة علاقاتها بالسوق بشكل جيد، وأن تعزز تنمية متناسقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٢٦- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن دعم بلده لصياغة تدريجية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، لكنه أعرب عن قلقه إزاء توسيع نطاق حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، بما في ذلك الحصول على موافقتهم الحرة، والمسبقة، والمستنيرة، ليشمل الفلاحين وغيرهم من سكان الأرياف.

٢٧- وأبرز ممثل الأرجنتين أهمية المضي قدماً بالإعلان، ورحب بإدراج المنظور الجنساني في ضمنه.

٢٨- وأعرب ممثل جمهورية كوريا عن دعم بلده لعمل الفريق العامل، وأشار إلى أن بلده يتحفظ على بعض الحقوق التي تتعارض مع اتفاقاتها التجارية.

٢٩- وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن التزام بلده باعتماد الإعلان، الأمر الذي سيسد ثغرات في القانون الدولي، لا سيما ما يتعلق بالحق في البذور، والأرض، والمعلومة، والمحافظة على التراث الثقافي. وشدد الممثل على أن مساهمة الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في الأمن الغذائي، والسيادة الغذائية، أمر أساسي للتصدي للأزمة الغذائية. فأساليب ونظم الإنتاج التي طورها الفلاحون في المجتمعات المحلية اضطلعت بدور رئيسي في حفظ التنوع البيولوجي، ومن شأنها أن تصبح أحد الحلول الرئيسية لتغير المناخ.

٣٠- وأعرب ممثل باكستان عن تأييده الحق في البذور، وأوصى بإدراج إشارة إلى نقل التكنولوجيا والتعاون التقني في ميدان البحث والتطوير الزراعيين. وأوصى الممثل بوضع صيغة أقوى لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، والبيئة، والحق في التنمية.

٣١- ورحب ممثلو المجتمع المدني (مركز أوروبا - العالم الثالث) بما بُذل من جهود من أجل الاتفاق على صيغة نص المشروع، وأشاروا إلى أن مشروع الإعلان يتطرق لمعظم شواغلهم، لا سيما ما يتعلق بما يلي: (أ) الحق في الأرض، والاستخدام الجماعي للأرض، والبذور، والحماية من القرصنة البيولوجية، واستخدام المعارف التقليدية (حركة المعدمين الشعبية، واتحاد

المزارعين الإندونيسيين (عضوان في حركة كامبيسينا))؛ (ب) والحق في وسائل الإنتاج، وفي دخل لائق (حركة العمل الريفي (عضو في حركة كامبيسينا))؛ (ج) والحق في سيادة دائمة على الموارد الطبيعية، وفي السيادة الغذائية (المنتدى العالمي لشعوب الصيد، والاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكيين)؛ (د) والحق في الغذاء، والتزام الدولة بإجراء الإصلاح الزراعي (فيان – نيبال)؛ (هـ) ومسألة حالات الإخلاء القسري (تنسيقية المنظمات الريفية لأمريكا اللاتينية (عضو كامبيسينا)؛ (و) والإشارة إلى التزامات الدول السارية خارج حدودها الإقليمية (اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي، وتنسيقية التضامن لطوارئ التنمية). وأبرزت المنظمات غير الحكومية أن قضايا حقوق الفلاحين تتقاطع بين دول الشمال والجنوب (الشبكة الدولية لحقوق الإنسان) وأن الإعلان لن ينشئ حقوقاً جديدة، وإنما سيضمن بالأحرى أن إطار حقوق الإنسان يتيح الحماية الكافية لجميع الأشخاص (مركز الدراسات القانونية والاجتماعية).

خامساً– القراءة الثانية لمشروع الإعلان

٣٢– يقدم البيان التالي ملخصاً للتعليقات المقدمة بشأن النص. وترد في المرفق الثالث مقترحات مفصلة عن تنقيح النص.

ألف– المواد من ١ إلى ٥

٣٣– ذكر ممثل الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد يود الحصول على المصادر المعيارية التي استند إليها النص. وأشار الممثل إلى أن مصطلح "فلاحون" يبدو غير كاف ومهين باللغة الإنكليزية، وأن فئة "الفلاحين" تُقدم على أنها مجموعة متجانسة، الأمر الذي أثار مسألة الطريقة التي يمكن بها إدارة عملية التشاور هذه.

٣٤– وذكَّرت الأمانة المشاركين أن الهدف من الدراسة التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يرمي إلى توضيح المصادر المعيارية للمشروع. وقد وافقت الرئيسة على أن يعمم المشروع بحواشيه.

٣٥– وقدم ممثل الأرجنتين مقترحات ملموسة بشأن المادتين ٢ و٣، وطلب توضيحات بشأن آليات المساءلة المذكورة في إطار المادة ٢(٢).

٣٦– وشدد ممثل فيان الدولية على أهمية الالتزامات السارية خارج الحدود الإقليمية، ومبدأ الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة بالنسبة للفلاحين والمجتمعات الريفية.

٣٧– وأعرب ممثل إكوادور عن تأييده إدراج الالتزامات السارية خارج الحدود الإقليمية في المادة ٢، وإدراج الحق في السيادة الغذائية في المادة ٥، على الرغم من أنه يتعين إجراء مزيد من المناقشة بشأن الموارد الطبيعية.

٣٨- وبالنسبة للمادة ٥(١)، أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه يود إدراج إشارة مباشرة إلى التشريعات الحكومية القائمة. وأضاف، فيما يتعلق بالمادة ٥(ب)، أن الآلية المقترحة (الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة) ليست واضحة ومن الأفضل حذفها.

٣٩- وأوصى ممثل منظمة الفاو بإدراج مصطلح تربية الأحياء المائية في المادة ١(٢)، واقترح صيغة للمادة ٥(١).

٤٠- واقترح ممثل مصر تعديلات على المواد ٢، و٣، و٤، و٥. وفيما يتعلق بالمادة ٤، لم يقبل الممثل مفهوم الهوية الجنسانية. وقد أيد ممثل الاتحاد الروسي هذا الرأي. وفيما يتعلق بالمادة ٥، أشار الممثل المصري إلى أن دستور بلده ينص على سيادة الشعب على الموارد الطبيعية، ولا يحصرها في مجموعة معينة.

٤١- وطلب ممثل برنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باسم التحالف النسائي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنوب آسيا، إدراج الداليت، وذلك بموجب المادة ١(٣)، وحذف "مما لا يمكن ضمانه فوراً" في المادة ٢(١). واقترح الممثل إضافة ضحايا الكوارث الطبيعية، والزلازل، والحرائق إلى المادة ٢(٣)، وإدماج حق المرأة في الأرض في ضمن المادة ٤(١).

٤٢- وأعطى ممثل الاتحاد الأوروبي مثالاً على ذلك بالقول إن المادة ٢(٤) تقدم الفلاحين مجموعة متجانسة وذات مصالح مشتركة، وهذا أمر مشكوك فيه. ثم إن المادة ٢(٦) تثير مسألة كيف يُفترض أن تنظم الدول الأفراد، وأن نص المادة ٣(٤) بشأن العمل الإيجابي نص غامض، وقد يكون مثيراً للجدل. وقدم الممثل تعليقات محددة بشأن عدد من المواد.

٤٣- وأعرب ممثل الأرجنتين عن تأييده نص المادة ٤ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وذكر الممثل أن المادة ٥(١) تتعارض مع دستور الأرجنتين، وأن بلده ما يزال على موقفه بشأن الحق في السيادة الغذائية، وطلب حذف المادة ٥(٦).

٤٤- وأصر ممثل اتحاد المزارعين الإندونيسيين على أنه ينبغي التشديد أكثر على التزامات الدول. وينبغي أيضاً تعزيز الالتزام بتعزيز المساعدة المقدمة للأشخاص المعرضين لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وينبغي أن تكفل الدول بناء القدرات ودعم مناصرة منظمات الفلاحين في سياق المفاوضات التجارية.

٤٥- وأوصى ممثل البرازيل إضافة "دون إغفال تشريعات محددة بشأن الشعوب الأصلية" إلى المادة ٢(٤)، و"الجنساني" إلى المادة ٣(٣) و"عند الاقتضاء" إلى المادة ٥(١).

٤٦- وذكر ممثل الصين أنه ينبغي أن تشير المادة ٢ إلى التشريعات الوطنية، وأضاف أنه يتفق مع ممثل الأرجنتين بشأن المادة ٥(٦). وأصر الممثل على أن حقوق الفلاحين حقوق فردية وجماعية. وفيما يتعلق بالسيادة على الموارد الطبيعية، أكد الممثل ضرورة مراعاة القوانين الوطنية.

٤٧- وأوضح ممثل فيان الدولية أن آليات المساءلة منصوص عليها في العهود الدولية، والمنظمات الإقليمية، وأنها ترد في مختلف التعليقات العامة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٨- وذكر ممثل كوبا أن بلده يؤيد المناقشات الرامية إلى تقارب الآراء بشأن المادة ١. وسلط الممثل الضوء على الطبيعة المعقدة للمادة ٥، ودعا إلى مزيد من المناقشة.

٤٩- وأعرب ممثل مصر عن رغبته في أن تبقى صيغة المادة ٣(٣) على حالها دون تغيير. ويمكن، بدلاً من ذلك، حذف كلمة "جنس" وإضافة كلمة "جنساني".

٥٠- وطلب ممثل الاتحاد الأوروبي توضيحات بشأن معنى ونطاق المادتين ٥(٣)، و٥(٤). وتساءل الممثل ما إذا كانت المادة ٥(٦) أكثر واقعية دون كلمة "أي"، وأثار مسألة أن الفلاحين ليسوا مجموعة متجانسة يمكن التشاور معها بسهولة فيما يتعلق بالمادة ٥(٦)(ب).

٥١- ودعا ممثل الهند إلى اعتماد نهج شامل، وطلب توضيحاً بشأن آليات المساءلة. وفيما يتعلق بالمادة ٥، تساءل الممثل عن القيمة المضافة التي يتيحها تسليط الضوء على التزامات الدول، وأشار إلى أنه ينبغي التصدي بحذر لمسألة السيادة على الموارد الطبيعية.

٥٢- وعلَّق ممثل منظمة القرى المتحدة على المادة ٢(٧)(ج)، وشدد على ضرورة وضع حد للمضاربة بالمواد الغذائية.

٥٣- وأشار ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث إلى أن المركز يؤيد مفهوم الالتزامات السارية خارج الحدود الإقليمية، وأنه ينبغي، في سياق العولمة، وضع رقابة على أنشطة الشركات عبر الوطنية.

٥٤- وأعرب ممثل المجلس الدولي لمعاهدات الهنود عن تأييده النص بصيغته الحالية، ودعا إلى المزيد من الاتساق عند الإشارة إلى الأشخاص، والمرأة، والرجل. وعارض الممثل بيانات ممثلي بعض الدول بشأن الافتقار إلى الأساس القانوني للمواد من ١ إلى ٥.

٥٥- وسلط ممثل اتحاد المزارعين الإندونيسيين الضوء على أهمية الحق في الغذاء وما يتصل به من تعليقات عامة.

٥٦- وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تأييده صيغة المادة ١. وأبرز الممثل، فيما يتعلق بالمادة ٥، أهمية تأكيد الحق في السيادة الغذائية.

٥٧- وطلب ممثل الاتحاد الريفي (عضو حركة كامبيسينا في فرنسا) إدراج إشارة محددة في المادة ١ بالنسبة للعلاقة الخاصة التي تربط الفلاحين بالأرض، والمياه، والطبيعة. وأضاف أن هذه العلاقة ليست اقتصادية فحسب، بل اجتماعية وثقافية أيضاً.

٥٨- وشدد ممثل جنوب أفريقيا على أهمية توضيح مصطلح "فلاح" وما ينطوي عليه في بلد أو إقليم بعينه. وأعرب الممثل عن تأييده ضرورة ضمان مساءلة الشركات عبر الوطنية وعملياتها، ومبدأ العمل الإيجابي في المادة ٣(٤). واقترح الممثل استخدام الصيغة الواردة في الاتفاقية الدولية

للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأضاف أنه ينبغي أن تأخذ المادة ٥ بما يرد في المادتين ١ و٢ من إعلان الحق في التنمية. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى التوسع في موضوع "الحق في السيادة الغذائية"، أشار الممثل أن بلده يؤيد تكريس مزيد من التفكير في بُعده الداخلي الذي تم توسيعه في النص الحالي، والاعتراف في الوقت نفسه بأن للموضوع بعداً خارجياً، أي حق الدول في تطوير قطاعها الزراعي؛ وهذه الأمور لا ترد في النص الحالي.

٥٩- وذكر ممثل الولايات المتحدة أن المادة ١ تحتاج إلى توضيح، معتبراً أن جميع المنخرطين في أشكال العمل المذكورة في هذه المادة لا يعرفون أنفسهم بأنهم فلاحون. وقدم الممثل تعليقات محددة بشأن المادة ٢، وأعرب عن عدم اتفاقه مع فكرة الالتزامات السارية خارج الحدود الإقليمية. وأثار الممثل مسألة كيف يمكن تطبيق الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة على الفلاحين، وكيف ينبغي للبلدان أن تنفذ المادة ٢(٦). وطلب الممثل توضيحاً بشأن التدابير المتوخاة بموجب المادة ٢(٧)(هـ)، واقترح أن الصيغة المتعلقة بالتمييز في المادة ٣ ينبغي أن تعكس العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تشير إلى حقوق جماعية. وأشار الممثل إلى ما ينطوي عليه العمل الإيجابي في هذا السياق. وفيما يتعلق بالمادة ٤، أعرب الممثل عن ارتياحه، لا سيما إزاء المادة ٤(٣). وأضاف الممثل أن الأحكام الواردة في المادة ٥ مماثلة لتلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إلا أنه من غير الواضح كيف يمكن تنفيذها في غياب حكومة تمثل الشعب.

٦٠- وذكَّر ممثل إكوادور بروح الإعلان، وبطابعه غير الملزم، ورحب بإدراج مبادئ المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، في النص. وأبرز الممثل أهمية الحق في الصحة، والتعليم، والبيئة النظيفة، وأقر بأن من الضروري إجراء المزيد من المناقشة بشأن الحق في الأرض، والبذور، ووسائل الإنتاج والتنوع البيولوجي.

٦١- وذكر ممثل إندونيسيا أن الدول هي صاحبة السيادة، وأنه ينبغي إعادة صياغة المادة ٥. وأضاف أن من الممكن إدراج المادة ١٢ في المادة ٥.

باء- المواد من ٦ إلى ١٢

٦٢- رحبت السيدة فاندانا شيفا (شبكة نافدانيا) في بيان بالفيديو بالتنوع الذي ينطوي عليه تعريف الفلاحين، وأعربت عن تأييدها صيغة المادة بشأن الحق في البذور، التي تنبني على حقوق الفلاحين. وشددت على الحق في الأرض، والإصلاح الزراعي، والحق في تقرير المصير.

٦٣- ورحبت السيدة نائلة جبر، نائبة رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بتصدي مشروع الإعلان لمعظم النقاط الواردة في التوصية العامة رقم ٣٤ للجنة، لا سيما الحق في الأرض، والمياه، والبذور. وأعربت عن أسفها لإغفال الأثر السلبي للقوالب النمطية المرتبطة بدور الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، وعدم الإشارة إلى مسألة الاتجار بالبشر.

٦٤- وأجابت السيدة جبر على أسئلة الحضور بشأن الإشارة إلى السيادة الغذائية، الواردة في التوصية العامة رقم ٣٤، وإدراج التزام الدول باستخدام البذور، والحفاظ عليها، ومنع براءات الاختراع، وعما إذا كان من الأفضل التصدي للحق في الرضاعة الطبيعية في المشروع.

٦٥- ورحبت ممثلة برنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاعتراف بعمل المرأة غير المدفوع الأجر، ودعت الفريق العامل إلى الاستفادة من عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن مسألة المساواة الموضوعية.

٦٦- وأشار ممثل الأمانة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا (حركة كامبيسينا) إلى أن السيادة الغذائية عنصر حاسم بالنسبة للمنطقة، وأعرب عن تأييده القوي للمادتين ٥ و٦.

٦٧- وطلب ممثل الاتحاد الروسي إدراج إشارة إلى التشريعات الوطنية في المادة ٧(٤)، وطلب توضيح الإشارة إلى الأرض والإقليم في المادة ٧(٤)(ب).

٦٨- وشدد ممثل التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة على الطابع الاستشرافي للإعلان، وأضاف أن الرعاة الذين ينتقلون من بلد إلى آخر في حاجة للحق في الجنسية. وأكد الممثل أيضاً أهمية إدراج الحق في المشاركة، والحق في المعلومة، والحق في الحصول على الدعم القانوني، وحقوق المرأة.

٦٩- وقدم ممثل مصر تعليقات محددة بشأن المواد ٦، و٩، و١٠، و١١، و١٢. وطلب الممثل حذف المادة ٦(٢)(ج)، التي تتضمن إشارة إلى الموافقة المستنيرة، واختيار المرأة ما تفعل بجسدها؛ وحذف "بغض النظر عن مفاهيم الأسرة" في المادة ٦(٢)(ل)، وحذف "الجنسانية" و"الهوية الجنسانية" من المادة ٦(٢)(م). وفيما يتعلق بالمواد ٩، و١٠، و١١، و١٢، أشار الممثل إلى أن بلده يود إدراج إشارة إلى ضرورة احترام القوانين السارية.

٧٠- وسأل ممثل الاتحاد الأوروبي عما إذا كان عنوان الإعلان يشير إلى حقوق موضوعية، وأن هذا الأمر يحتاج توضيحاً. وذكر الممثل أن المادة ٦ طويلة جداً ولكنها مفيدة، وأن من المهم الحفاظ على ما يشير إلى الهوية الجنسانية، وإن كان الاتحاد الأوروبي غير متأكد من حصر ذلك على المرأة الريفية. وقدم الممثل تعليقات مفصلة بشأن عدد من المواد.

٧١- وأعرب ممثل الأرجنتين عن ارتياحه للطريقة التي تناول بها النص حقوق المرأة، وأصر على ضرورة الحفاظ على ما يشير في المادة ٦ إلى الهوية الجنسانية، والأشكال المختلفة للأسرة. وفيما يتعلق بالمادة ٧، أشار الممثل إلى أنه يفضل مصطلح "الأمن الشخصي"، بدلاً من السلامة البدنية والأمن الشخصي. وفيما يتعلق بالمادة ٨، اقترح الممثل الاحتفاظ بالإشارة إلى الجنسية فقط وليس على "الوجود القانوني"، وطلب توضيحاً بشأن حق "التكتل" الوارد في المادة ١١.

٧٢- وذكر ممثل نقابة العمال الريفيين في الأندلس (عضو حركة كامبيسينا - إسبانيا) أن الأوضاع الهشة في المناطق الريفية سببها التوزيع غير العادل للموارد، وعدم كفاية السياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وأعرب الممثل عن تأييده الإعلان، الذي اعترف بدور المرأة

كاملاً، وذلك على أساس المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة رقم ٣٤ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٧٣- وأعرب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تأييده الكامل لصيغة المادة ٦، وأعرب عن تأييده أيضاً للاقتراح الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي بشأن الإشارة إلى التشريعات الوطنية في المادة ٧.

٧٤- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييده الكامل جميع التعليقات التي قُدمت باسم الاتحاد الأوروبي. وأشار الممثل، بوصفه ممثلاً لبلده، من جديد إلى موقف بلده منذ فترة طويلة الذي يرفض مفهوم حقوق الإنسان الجماعية في القانون الدولي، ويستثني من ذلك الحق في تقرير المصير. وارتأى الممثل البريطاني أن الطابع العالمي للحقوق أمر أساسي، وأنه ليس للحقوق الجماعية أن تبطل حقوق الأفراد داخل الجماعة.

٧٥- وارتأى ممثل الاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة أن من السهل توسيع نطاق المادة ٧ لتشمل الإشارة إلى الاتجار بالبشر. وأعرب الممثل عن تأييده المادة ١١، وبخاصة الفقرتين ١ و٣. ورداً على الشواغل بأن النص يمنح حقوقاً لمجموعات معينة، ذكر الممثل أن العمال الريفيين لا يتمتعون في العديد من البلدان بنفس الحماية التي يتمتع بها العمال الآخرون بموجب قوانين العمل.

٧٦- وذكر ممثل إكوادور، فيما يتعلق بالسيادة الغذائية، أن العديد من البلدان أدرجت هذا المبدأ في تشريعاتها الوطنية ودساتيرها. وفيما يتعلق بالمادة ٦، فإن الممثل لا يرى ضرورة للتفريق بين الحقوق الموضوعية والحقوق الأخرى. ورداً على ممثل الاتحاد الأوروبي، قال ممثل إكوادور إن المادة ٩(١) بشأن الحق في اختيار مكان الإقامة يأخذ في الاعتبار قوانين الهجرة. وأضاف الممثل، فيما يتعلق بمسألة الحقوق الجماعية، أن بعض الفئات، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان، يطالبون بحماية محددة، لكن هذا الطلب لا يعني أن حقوق الإنسان ليست عالمية.

٧٧- واقترح ممثل الولايات المتحدة، في معرض حديثه عن مسألة الحقوق الجماعية، إدراج فقرة تنص على كفالة جميع حقوق الإنسان للفلاحين وجميع البشر. وطلب الممثل توضيحاً بشأن المادة ٧(٤)، وبخاصة معنى وسياق حرمان الفلاحين من قيمهم، وإجبارهم على الإقامة في الحضر، والإدماج أو الذوبان القسري. وأضاف الممثل أن من شأن المادة ٧(٤)(هـ) أن تتعارض مع حرية التعبير، وأن المادة ٩ تثير مسألة برامج العمل المتفق عليها بين الدول. وأضاف الممثل أن المادة ١٠ تثير مسألة ما إذا كان الفلاحون لا يستطيعون غير الإعراب عن آرائهم وفقاً لتقاليدهم وثقافتهم. وذكر الممثل أن حرية التعبير ليست حقاً جماعياً، وأنه ينبغي الإشارة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يتعلق بالمادة ١١، فينبغي إتاحة المزيد من التوضيحات بشأن المشاركة في الأنشطة السلمية، وإنشاء التعاونيات، ونوع الدعم الذي سيقدم إلى المنظمات الريفية. وذكر الممثل أنه لا يوجد، فيما يتعلق بالمادة ١٢، حق في المشاركة، وطالب بالإشارة إلى الحقوق السياسية القائمة.

٧٨- واعترف ممثل كوبا بحق تكوين الجمعيات والتعبير الوارد في المادتين ١٠، و١١، لكنه شدد على وجوب أخذ بعض القيود في الاعتبار، بما يتمشى مع القوانين الوطنية.

٧٩- وشدد ممثل زمبابوي (عضو حركة كامبيسينا) على أهمية حقوق المرأة الريفية.

٨٠- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن هناك فرقاً بين اتخاذ تدابير لكفالة إعمال الحقوق القائمة وإنشاء حقوق جديدة. وأضاف أن المملكة المتحدة لا تدعم حقوقاً جديدة.

٨١- واقترح ممثل جنوب أفريقيا تغيير عنوان المادة ٦ ليصبح "حقوق المرأة العاملة في المناطق الريفية"، واقترح إدراج إشارات إضافية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعرب الممثل عن تأييده للصيغة التي أنشأت [حق] الحصول على الأرض على قدم المساواة، وطلب توضيح نطاق المواد من ٦ إلى ١٢، التي قد تشمل الذين يعملون في المناطق الريفية، وأولئك الذين يعيشون أو يقيمون فيها.

٨٢- وشدد ممثل فيان الدولية – هندوراس على أهمية المواد من ٦ إلى ١٢، وذلك بالنظر إلى ارتفاع مستويات التجريم في المنطقة.

٨٣- وأكد مارك إيديلمان، بصفته الشخصية، من جديد أن القول بأن الفلاحين مجموعة غير متجانسة لا يمنعهم من إيجاد قواسم مشتركة بينهم، وأن النقطة المشتركة بينهم تكمن في اعتمادهم على الأرض؛ ومن ثم، فإن الحق في الأرض أمر أساسي. ويعكس البعد المهين لمصطلح "الفلاحون" حقيقة أن هذه المجموعة مجموعة مقهورة. ومن ثم، فقد ارتأى أن المادة ١ كافية.

٨٤- وذكر ممثل الصين أنه ينبغي إضافة الحق في التنمية في سياق الإشارة إلى الحقوق الموضوعية، إذ أن هذا الحق يشمل حقوق الفلاحين الفردية والجماعية، وأنه ينبغي تجنب استخدام المفاهيم غير المألوفة في المادة ٦(ل) و(م)، وذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وارتأى الممثل أن صيغة المواد ٩، ١٠، و١١، و١٢ مأخوذة من صكوك مختلفة، وأن من الضروري إضافة عبارة "بما يتماشى مع القوانين الدولية والمحلية السارية"، وأنه ينبغي وضع توازن بين الحقوق والالتزامات في المادتين ١٠، و١١.

٨٥- وذكَّر ممثل المنتدى العالمي لشعوب الصيد المشاركين بتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعرب عن دعمه الكامل للمادة ٧؛ وأشار بالنسبة للمادة ٩ إلى أن حرية التنقل عبر الأنهار، والبحار، أمر بالغ الأهمية.

٨٦- وأعرب ممثل الهند عن تأييده البيان الذي أدلى به ممثل الصين، وذكر أنه ينبغي توحيد جميع التزامات حقوق الإنسان الأساسية الواردة في النص والعمل على تبسيطها. وأضاف الممثل أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المادة ٦(٢)(ج) و(١). فالحقوق الأساسية، بما فيها تكوين الجمعيات و[حرية] التعبير، تقابلها واجبات؛ ومن ثم، ينبغي وضع توازن بين صيغ المشروع. وارتأى أنه ينبغي، فيما يتعلق بالمادة ١١، الإشارة إلى القوانين المنطبقة.

٨٧- وارتأى ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن الحقوق الجماعية وسيلة لتعزيز نظام حقوق الإنسان، وأن الحقوق الجماعية ساهمت في الاعتراف ببعض الفئات التي عانت الاستبعاد أو أقصيت اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، وأنها أبرزت أوضاعهم. وأضاف أن هذا النهج اعتمد عند منح الحقوق الجماعية للأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والمسنين، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وأن بلداناً عديدة قد قبلت بهذه الحقوق الجماعية، باعتبارها فرصة لجعل إطار حقوق الإنسان إطاراً فعالاً، وليس مجرد "خطاب".

٨٨- وأعرب ممثل التنسيقية الوطنية للمسؤولين المتقاعدين (عضو حركة كامبيسينا في نيكاراغوا) عن تأييده لصيغة المواد من ٦ إلى ١٢. وأضاف أنه ينبغي أن تكون المرأة قادرة على تحديد ما تفعل بجسدها، والحصول على المعلومة، والائتمان، والضمان الاجتماعي.

٨٩- وأصر ممثل شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين الفلاحيين في غرب أفريقيا على أهمية السماح بالتنقل عبر الحدود، وأضاف أن الاتحاد الأفريقي وضع إطاراً للسياسة العامة التي تخص الرحل والرعاة.

٩٠- وأدلى ممثل المنتدى العالمي لشعوب الصيد (إسبانيا) بتعليقات بشأن المساواة بين الجنسين، وأعرب عن تأييده المواد من ٦ إلى ١٢. وأصر الممثل على أهمية ضمان إتاحة العدالة لتفادي سوء معاملة وقتل النساء، كما يرد ذلك في المادة ٨.

٩١- وأشار ممثل المجلس الدولي لمعاهدات الهنود إلى أن الاعتراف بالحقوق الجماعية يستجيب في الأصل لمطالبات قدمتها مجموعة أقليات، وأقليات إثنية، وأضاف أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أصبح مقبولاً على نطاق واسع، وأن الاعتراف بالحقوق الجماعية لا يستبعد الحقوق الفردية، مشيراً إلى أن المجلس كان قد أصر على الاعتراف بالسيادة الغذائية شرطاً أساسياً للحق في الغذاء، وبالمادة المتعلقة بحرية التنقل. وارتأى الممثل أنه لا ينبغي أن يتضمن الإعلان إشارة إلى القوانين الوطنية.

٩٢- وتساءل ممثل فيان الدولية - نيبال عن استخدام مصطلح "أشخاصاً" في المادة ٨.

٩٣- وأوضح ممثل فيان الدولية أن الحقوق الجديدة قيد المناقشة، في الواقع وضمنياً، جزء من الحقوق القائمة. وأضاف أن توضيح هذه الحقوق أمر أساسي من أجل التصدي للتحديات الجديدة للعولمة، وتمشياً مع الطابع المتطور للقانون الدولي.

٩٤- وأشار ممثل الشبكة الدولية لحقوق الإنسان إلى أنه ينبغي تضمين الإعلان إشارة إلى أهمية الإذاعات المحلية بموجب المادة ١٠.

جيم- المواد من ١٣ إلى ١٨

٩٥- أصر ممثل حركة العمل الريفي على أهمية ضمان دخل لائق للفلاحين وأعرب عن تأييده المادة ١٣.

٩٦- وذكر ممثل المركز الجماعي للاعتماد على الذات (نيبال) أنه ينبغي أن تتضمن المادة ١٧ إشارة إلى الإصلاح الزراعي الشامل.

٩٧- وسلط ممثل الأمانة الإقليمية الأوروبية لحركة كامبيسينا الضوء على أهمية دعم الحق في دخل لائق، واقترح عدداً من التعديلات من أجل تعزيز التزامات الدول بموجب المادة ١٨.

٩٨- وقدم ممثل برنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اقتراحات بشأن صياغة المادتين ١٣ و١٨.

٩٩- واقترح ممثل الأرجنتين إعادة تحرير الجزء الأخير من المادة ١٤(١)، لتتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واستبدال عبارة "عندما تكون متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان" بعبارة "بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان".

١٠٠- وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي عدداً من التوضيحات بشأن جملة أمور منها المواد ١٣(٢)، و١٤(٣)، و١٤(٤)، ١٥(٢)، و١٦، فضلاً عما يتعلق بالمادة ١٨، التي يبدو أنها تتجاهل واقع اقتصاد السوق الحر.

١٠١- ودعا ممثل مصر إلى إضافة إشارة إلى التطابق مع النظام العام والتشريعات الوطنية في المادتين ١٤ و١٥، لا سيما ما يتعلق بالأشكال التقليدية للعدالة.

١٠٢- واقترح ممثل منظمة الفاو إدراج الحق في الحصول على البيانات والمعارف.

١٠٣- ولاحظ ممثل نقابة العمال الريفيين في الأندلس أن العديد من المدافعين عن حقوق الفلاحين اتهموا بارتكاب أعمال إجرامية وأودعوا السجن، ولم تُتح لهم أي فرصة للاستئناف.

١٠٤- وأصر ممثل فيان الدولية على أهمية إتاحة سبل العدالة. ورداً على التعليقات بشأن العمل الإيجابي، ذكر الممثل أن هذه التدابير ترمي إلى ضمان مساواة موضوعية على النحو المعترف به في العديد من المحاكم الوطنية.

١٠٥- وطلب ممثل الولايات المتحدة توضيحات بشأن المادة ١٣، وما إذا كان الحصول على معلومات السوق ينبغي اعتباره حقاً من حقوق الإنسان، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على القواعد التجارية، والجانب السري للأعمال التجارية. وأعرب الممثل عن عدم موافقته على المادة ١٣(٢)-(٤)، التي تتضمن قائمة الحقوق الجديدة.

١٠٦- وطالب ممثل الاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة بإدراج إشارة إلى العمل اللائق بموجب المادة ١٥، وإشارة إلى الإيكولوجيا الزراعية بموجب المادة ١٦ أو ٢٠، وصيغة أكثر تفصيلاً عن الدخل والأجور بموجب المادة ١٨، لا سيما ما يتعلق بآليات تحديد الأجور والمساومة الجماعية في المناطق الريفية.

١٠٧- ودعا ممثل فيان الدولية - بلجيكا إلى الحفاظ على مضمون المادة ١٧، لا سيما الحق في إنتاج الأغذية بطريقة تكون مستدامة وتحافظ على الكرامة. ودعا الممثل إلى اعتماد نهج شمولي إزاء الحق في الغذاء والتغذية، وذلك في إطار السيادة الغذائية.

١٠٨- وأصر ممثل اتحاد المزارعين الإندونيسيين، فيما يتعلق بالمادة ١٤، على الحق في التجمع وتكوين نقابات، وعلى أن تحترم الدول تعددية المنظمات الريفية.

١٠٩- وأشار ممثل تنسيقية المنظمات الريفية لأمريكا اللاتينية إلى القانون الإطاري بشأن الحق في الغذاء، والأمن الغذائي، والسيادة الغذائية، التي اعتمدها برلمان أمريكا اللاتينية، فضلاً عن عدة وثائق مفيدة لمنظمة الفاو بشأن السيادة الغذائية. وأضاف أنه ينبغي إدراج الحق في إنتاج الغذاء في ضمن الحق في الغذاء، وأن إعمال الحقوق الفردية يتوقف على بعده الجماعي.

١١٠- وناشد ممثل منتدى صغار المزارعين العضويين الزمبابويين الوفود الأفريقية إقرار شبكات للضمان الاجتماعي، والانتقال إلى الإيكولوجيا الزراعية، وحماية الحق في الأرض. وأضاف أن العمال المهاجرين في حاجة إلى أن تضمن الدول حمايتهم، وتتيح لهم أجراً معيشياً.

دال- المواد من ١٩ إلى ٢٤

١١١- ذكَّر كريستوف غولاي (أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان) المشاركين بأن مجلس حقوق الإنسان يدرك، منذ فترة طويلة، أهمية اعتماد صك جديد يعترف بالحقوق القائمة والجديدة على حد سواء لحماية الأشخاص، لا سيما الذين يعيشون حالات ضعف. وأحاط غولاي علماً بأن المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعترف بالحق في البذور؛ وسلط بالمناسبة الضوء على عدد من جوانب التوتر في العلاقة بين حق الفلاحين في حفظ، واستخدام، وتبادل، وبيع البذور وحقوق الملكية الفكرية ينبغي مناقشتها. وذكر بأن هذه الحقوق تحمي قطاع الأعمال في معظم الأحيان، وأن هذا الأمر خارج عن مجال حقوق الإنسان. واقترح سبلاً متعددة للتصدي لهذا التوتر في الإعلان، وفي خارج منظومة حقوق الإنسان.

١١٢- وذكَّر غولاي بأهمية النص على التزامات تسري خارج الحدود الإقليمية، وأوضح الفرق بين الحقوق الفردية التي يمكن ممارستها بصورة جماعية، وحقوق الإنسان الجماعية، مثل الحق في تقرير المصير، أو العناصر المقترحة في المادة ١٩ بشأن الحق في الأرض، والموارد الطبيعية المتعلقة بالمشاعات. وأعرب ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث عن مخالفته المقترحات المقدمة من أجل التوفيق بين حقوق الإنسان، وحقوق الملكية الفكرية، وأصر على أن حقوق الإنسان هي التي يجب أن تسود.

١١٣- وشدد ممثل موزامبيق على ضرورة إيلاء الاهتمام للمرأة الريفية باتخاذ تدابير خاصة لضمان تمكينها من امتلاك الأرض ووراثتها، والحصول على قروض مصرفية.

١١٤- وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي تعليقات محددة ترتبط، في جملة أمور، بالمواد ١٩(١)، و١٩(٦) و٢٤، وأعرب من جديد عن موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يعتبر هذه الحقوق حقوقاً مستقلة.

١١٥- وذكر ممثل الولايات المتحدة أن بلده لا يؤيد المادة ١٩، ولا يعترف، فيما يتعلق بالمادة ٢٠(٣)، بالحق في عدم التعرض للآثار الضارة لتغير المناخ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضر بالمفاوضات الجارية بشأن المناخ. وفيما يتعلق بالمادة ١٧، ذكر الممثل أنه بالرغم من أن للدول التزامات بموجب صكوك من قبيل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، فإن مسألة التخلص من المواد الكيميائية الخطرة داخل البلد مسألة من اختصاص القانون المحلي.

١١٦- وأكد ممثل حركة كامبيسينا من جديد دعم حركته المشروع، لا سيما إدراج الحق في الأرض، والبذور، وإتاحة سبل العدالة، ووسائل الإنتاج، والتنوع البيولوجي. وأضاف أن هذه الحقوق أساسية في سياق يتسم بالاستيلاء على الأراضي.

١١٧- واقترح ممثل المركز الجماعي للاعتماد على الذات إدراج إشارة قوية إلى الإصلاح الزراعي الشامل بموجب المادة ١٩، والإشارة إلى حق المرأة في الأرض تحديداً، وقدم اقتراحات محددة بشأن التزامات الدول.

١١٨- وأشار ممثل سويسرا إلى أن بلده منفتح على إدراج حقوق جديدة في الإعلان، وطلب أن يراعي المشروع المنقح التعليقات الواردة في الدورات السابقة.

١١٩- واعترف ممثل مصر بأهمية المواد ١٩-٢٤، لكنه أعرب عن رغبته في أن تُصاغ الحقوق بطريقة متوازنة بحيث تتيح هامشاً للدول عند تنفيذها، تمشياً مع سياساتها الزراعية الوطنية، وتشريعاتها السارية. واقترح الممثل صيغة بديلة للمواد ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٤.

١٢٠- وشدد ممثل حركة كامبيسينا على ضرورة تطوير الصكوك العالمية لحماية الحق في البذور، والأرض، والتنوع البيولوجي، وأبرز أهمية مخازن البذور المحلية.

١٢١- وطلب ممثل الاتحاد الروسي إضافة "لا تتعارض مع التشريعات الوطنية" إلى المادة ١٩.

١٢٢- وأشار ممثل إكوادور إلى أن نظام حقوق الإنسان يحتاج إلى مزيد من التحسين والتطوير، بما في ذلك من خلال الاعتراف بحقوق جديدة، وأصر على أهمية التصدي لمسألة المواد الخطرة في الإعلان.

١٢٣- وأكد ممثل الاتحاد الوطني للمزارعين (عضو حركة كامبيسينا في موزامبيق) من جديد دعمه المشروع، لا سيما الحق في السيادة الغذائية.

١٢٤- وأعرب ممثل برنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن دعمه الحقوق الواردة في المواد ١٩-٢٤ وبُعدها الجماعي، واقترح صيغة "الحقوق الجماعية المعترف بها فرادى"،

وذلك لضمان تمكين الأفراد، والمرأة بصفة خاصة، من فرص عادلة ومتساوية للحصول على الموارد، والمشاعات، والتنوع البيولوجي.

١٢٥- وأشار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن المواد ١٩-٢٤ مواد أساسية لضمان حقوق الفلاحين، وأعرب عن دعمه الكامل للحق في الأرض، بما في ذلك إصلاح الأراضي. وأضاف الممثل أن بلده اعتمد مؤخراً قانون البذور الذي يحمي حقوق الفلاحين، وأن السيادة الغذائية تجد أساساً لها في المادتين ١٩ و٢٢. ولم يعرب الممثل عن أي اعتراض على إدراج إشارات إلى التشريعات الوطنية، على النحو الذي اقترحه ممثل الاتحاد الروسي.

١٢٦- وذكر ممثل الأرجنتين أنه لا توجد أي سابقة في الصكوك الدولية تتعلق بالتزامات الدول المشار إليها في المادة ١٩، واقترح حذف الفقرات ١، و٢، و٣، و٦. وقدم الممثل تعليقات محددة بشأن المادة ١٩(٥)، وأضاف أن بلده يعترف بالمادة ٢٤ حقاً للأفراد في حدود ولايته القضائية لا غير.

١٢٧- وأعرب ممثل اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي عن تأييده الحق في الحصول على البذور، لا سيما المادة ٢٢(٥)، وبعدها الساري خارج الحدود الإقليمية.

١٢٨- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تأييده البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بشأن المادة ١٩.

١٢٩- وذكَّر ممثل جنوب أفريقيا بأن للفريق العامل ولاية تتمثل في الإسهام في وضع معايير لرأب الفجوة القائمة في مجال الحماية، وأضاف أن توضيح مسألة الأرض، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، جزء من هذه الممارسة. وأكد الممثل التزام بلده بالإصلاح الزراعي، وأعرب عن تأييده المزيد من النقاش بشأن الحق في البذور.

١٣٠- وسلط ممثل الأمانة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا لحركة كامبيسينا الضوء على أهمية الاعتراف بالحق في البذور، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٢. وأضاف أن البذور التي يستخدمها الفلاحون أقدر على التكيف مع تغير المناخ، لكنها مهددة بالاتفاقات التجارية، والشركات عبر الوطنية، والمبادرات من قبيل مبادرة ديفسيك.

١٣١- وأعرب ممثل منظمة الفاو عن دعمه إدراج الحق في البذور، واقترح إعادة صياغة المادة ٢٢، وإضافة ثلاث فقرات بشأن تقاسم الفوائد، واستيلاد النباتات تشاركاً، والمحاصيل القابلة للتكيف محلياً.

١٣٢- وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تأييده إدراج المادة ١٩ بشأن الحق في الأرض، وهو الحق الذي أقره دستور بلده. وأعرب الممثل أيضاً عن تأييده المادة ٢٢، وقدم اقتراحات لإدخال تحسينات على المادتين ٢٢(٢)، و٢٣، وأبرز أهمية المادة ٢٤.

١٣٣- وشدد ممثل الصين على أن الأراضي الحضرية ملك للدولة، وذلك بموجب قوانين بلده، بينما الأراضي الريفية ملك جماعي للفلاحين. وينبغي أن تتضمن الإشارات إلى الحق في الأرض

واستخدامها شرطاً بوجوب تطبيق هذا الحق وفقاً للقوانين الوطنية. وأكد الممثل دعم بلده لاستخدام البذور وتوزيعها على الفلاحين، وتطويرها، وتسويقها. وأضاف أنه ينبغي أن يشير الحق في البذور في مشروع الإعلان إلى دور الدولة التوجيهي في تطوير البذور واستخدامها.

١٣٤- وطالب ممثل اتحاد المزارعين الإندونيسيين بإدراج التزامات قوية للدولة، بما في ذلك التزامات تسري خارج الحدود الإقليمية، ضمن المادة ٢٢. وفيما يتعلق بالإشارة إلى التشريعات الوطنية، أكد الممثل على أهمية دور الدول، وليس المنظمات الخاصة، في وضع المعايير.

١٣٥- وأعرب ممثل المنتدى العالمي لشعوب الصيد عن تأييده صيغة المواد ١٩-٢٤، وشدد على أهميتها بالنسبة لصغار الصيادين.

١٣٦- وأكد ممثل فيان الدولية - هندوراس الطابع الجماعي للأرض باعتبارها مورداً لا ينبغي أن يخضع للحق في الملكية الخاصة، وشدد على أهمية الإصلاح الزراعي.

١٣٧- وأشار ممثل اتحاد المزارعين الإندونيسيين إلى أن للحق في البذور، وللحق في التنوع البيولوجي، أهمية قصوى، وأنهما لا يقبلان التفاوض.

١٣٨- ودعا ممثل التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة إلى مزيد من الإشارات إلى الأراضي والممرات الرعوية في المادة ١٩. وأعرب عن دعمه القوي للحق في وسائل الإنتاج الواردة في المادة ٢١؛ ودعا إلى إدراج الموارد الوراثية الحيوانية، بما فيها السلالات الحيوانية، استناداً إلى احتياجات المجتمعات المحلية، وذلك بموجب المادة ٢٢؛ وأكد أن المادة ٢٤ من الأمور الأساسية.

١٣٩- وقدم ممثل نقابة العمال الريفيين في الأندلس قائمة بالصكوك الدولية ذات الصلة بالمادة ١٩. وأصر ممثل الأمانة الإقليمية لأمريكا الوسطى لحركة كامبيسينا على الطابع الحاسم للمواد ١٩-٢٤ والحاجة إلى أداة تتيح الحماية ضد عمليات الإخلاء. وأشار ممثل الجمعية النمساوية لسكان الجبال والفلاحين الصغار (عضو حركة كامبيسينا في النمسا) أن الحق في الأرض ليس حقاً جديداً، بل يشكل بالأحرى خطوة لدعم الفلاحين من أجل استعادة حقوقهم الجماعية، التي فقدوها خلال القرن الماضي، وشدد على أهمية تشجيع الفلاحين الشباب، لا سيما في السياق الأوروبي، وتيسير حصولهم على الأرض.

١٤٠- وأشار ممثل فيان الدولية إلى توافق الآراء بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي المبادئ التي تعتبر أساس المادة ١٩. وأضاف أن المبادئ التوجيهية تتيح أساساً متيناً بالنسبة للحاجة إلى "معاملة تفضيلية" ترمي إلى تصحيح التفاوت في الحصول على المياه بين صغار الصيادين ووكلاء الصيد الصناعي، والسياحة، وغيرها من القطاعات الصناعية الواسعة النطاق.

١٤١- وأعرب ممثل الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكيين عن تأييده الإعلان، لا سيما المواد ١٩-٢٤، فضلاً عن مفهومي السيادة الغذائية، والإيكولوجيا الزراعية.

١٤٢- ودعا ممثل تنسيقية المنظمات الريفية لأمريكا اللاتينية الفريق العامل إلى اعتماد نهج لحقوق الإنسان متعدد الثقافات، وذكر أنه لا ينبغي تكييف الإعلان مع التشريعات الوطنية، بل العمل بالأحرى على تحديد النهج الذي ينبغي للدول اعتماده من أجل تكييف تشريعاتها لتتواءم مع تطلعات الإعلان.

١٤٣- وأورد ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث العناصر الرئيسية للحق في الأرض، لا سيما الإصلاح الزراعي، والاستغلال الآمن، والوظيفة الاجتماعية للأرض، وهي أمور ينبغي أن ترد جميعها في المادة ١٩. فهذه العناصر برأيه عناصر معترف بها على الصعيدين الوطني والدولي.

هاء- المواد من ٢٥ إلى ٣٠ والديباجة

١٤٤- اقترح ممثلو منظمة الفاو، والاتحاد الأوروبي، وإندونيسيا إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الفقرة ٢ من الديباجة. وذكر ممثل منظمة الفاو أن الفقرة ٧ ينبغي أن تشمل المجتمعات الصغيرة الأخرى، وألا تقتصر على الصيادين فقط.

١٤٥- وأعرب ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإكوادور، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن تأييدهم إدراج السيادة الغذائية في الديباجة.

١٤٦- واقترح ممثل البرازيل أنه ينبغي أن تشمل الفقرة ١ من الديباجة كلمة الجنساني وأن تضاف إلى الفقرة ١٠ عبارة "وأنشطة أخرى تتصل بعملهم".

١٤٧- واقترح ممثل إندونيسيا تعديل المادة ٢٧، وقدم اقتراحات بشأن الديباجة.

١٤٨- ولاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي أن المواد ٢٥-٢٨ ينبغي أن تتوافق مع المواد ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي المواد ٩ و١٢ و١٣ تحديداً. وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي تعليقات إضافية بشأن الديباجة.

١٤٩- وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تأييده المادة ٢٩، التي حددت سبل التصدي لإنكار الحقوق الثقافية للمجتمعات الريفية المحلية.

١٥٠- وأعرب ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث عن تأييده الاعتراف بالحق في الضمان الاجتماعي، الأمر الذي سيتيح حماية ملموسة ضد كوارث المناخ، والكوارث الأخرى.

١٥١- وأعرب ممثل المنتدى العالمي لشعوب الصيد عن تأييده صيغة المواد ٢٧ و٢٨ و٢٩.

١٥٢- واقترح ممثل منظمة الفاو تعديل المادة ٣٠(١).

١٥٣- وطلب ممثل مصر توضيحاً بشأن العلاقة بين السيادة الغذائية والأهداف الإنمائية في الديباجة، وذكر أن بلده لا يؤيد توسيع النطاق ليشمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وقدم الممثل تعليقات على المواد ٢٦، و٢٧، و٢٨.

١٥٤- وذكر ممثل حركة كامبيسينا دعم حركته الإشارة إلى السيادة الغذائية في الإعلان.

١٥٥- وأعرب ممثل إكوادور عن تأييده المادتين ٢٥ و٢٦.

١٥٦- واقترح ممثل الصين حذف الإشارة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في الديباجة، مضيفاً أنه ينبغي حذف الفقرة ١٥ (حرية تكوين الجمعيات) لتجنب الازدواجية، وينبغي أن تتضمن الفقرة ١٢ الحق في التنمية.

١٥٧- وأعرب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تأييده صيغة الحق في الضمان الاجتماعي.

١٥٨- وأوصى ممثل منظمة الفاو بإدراج مادة تخص الشباب الريفيين وعنونتها "حقوق الشباب الريفيين وإشباب القطاع الزراعي"، ويُفضَّل أن ترد بعد المادة ٦.

١٥٩- وأدلى ممثل الأرجنتين بتعليقات على المواد ٢٥(٢)، و٢٥(٤)، و٣٠، فضلاً عن عدة فقرات من الديباجة. وفيما يتعلق بالفقرة ١٦ من الديباجة، التي تتضمن إشارة إلى حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير بالنسبة للمسائل التي تتعلق بشؤونها الداخلية والمحلية، طلب الممثل إدراج فقرة مستوحاة من المادة ٤٦(١) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١٦٠- وقدم ممثل الولايات المتحدة تعليقات محددة بشأن الديباجة، لا سيما ما يتعلق بحقوق الملكية، والسيادة الغذائية.

١٦١- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة إلى أنه ينبغي أن تتخذ الدول تدابير تشمل العمال الريفيين ضمن نظم الحماية الاجتماعية، وشد الانتباه إلى الأوضاع المروعة للمساكن في العديد من المزارع.

سادساً- استنتاجات وتوصيات الرئيسة - المقررة

ألف- الاستنتاجات

١٦٢- اعتمد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في الجلسة الثامنة والأخيرة لدورته الثالثة، المعقود في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، الاستنتاجات التالية، وفقاً لولايته المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٣٠:

(أ) اعترف الفريق العامل بالحوار البناء، والمشاركة الواسعة، والانخراط النشيط للحكومات، والمجموعات الإقليمية والسياسية، والمجتمع المدني، والخبراء، والمنظمات الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة المعنيين، وأحاط علماً بالمساهمات الواردة منهم؛

(ب) ولاحظ الفريق العامل الشواغل المشتركة بشأن حالة حقوق الإنسان، والتحديات الخطيرة التي يواجهها الفلاحون وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، لا سيما الفئات الضعيفة، وضرورة احترام وتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهؤلاء الأشخاص؛

(ج) وشجع الفريق العامل الدول، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، على إرسال آرائها بشأن مشروع الإعلان كتابياً، على النحو الذي عُرضت به في أثناء الدورة الثالثة، وذلك قبل تاريخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

باء- توصيات الرئيسة – المقررة

١٦٣- في أعقاب المناقشات التي جرت أثناء جلسات الفريق العامل، أوصت الرئيسة – المقررة بما يلي:

(أ) تواصل الرئيسة – المقررة عقد مشاورات غير رسمية مع الحكومات، والمجموعات الإقليمية، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، في فترة ما بين الدورات؛

(ب) وتُعد الرئيسة – المقررة نصاً منقحاً على أساس المناقشات التي جرت خلال دورات الفريق العامل الأولى، والثانية، والثالثة، وعلى أساس المشاورات غير الرسمية، وتعرض هذا النص في أثناء دورة الفريق العامل الرابعة للنظر فيه، وإجراء مزيد من المناقشات لوضع الصيغة النهائية لنص الإعلان، وفقاً لولاية الفريق العامل؛

(ج) وينتخب الفريق العامل نائباً للرئيسة – المقررة.

سابعاً- اعتماد التقرير

١٦٤- اعتمد الفريق العامل، في جلسته العاشرة، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، مشروع التقرير الصادر عن دورته الثالثة، وقرر تكليف الرئيسة – المقررة بوضعه في صيغته النهائية.

Annex I

Agenda

1. Opening of the meeting.
2. Election of the Chair-Rapporteur.
3. Adoption of the agenda and organization of work.
4. Programme of work.
5. Adoption of the report.

Annex II

List of invited speakers

Ms. Sue Longley: The International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Association (IUF)

Ms. Sofia Monsalve: Food First Information and Action Network (FIAN) International

Ms. Elizabeth Mpofu: La Via Campesina

Ms. Sangeeta Shashikant: Third World Network

Ms. Naela Gabr: Vice-Chair of the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women

Mr. Christophe Golay: Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights

Annex III

List of specific comments on the draft

Note: Text in bold indicates a proposal to add new text. Struck-through text indicates a proposal to delete text. Struck-through text immediately followed by text in bold indicates a proposal to replace the struck-through text with the bold text.

A. Articles 1 to 5

Argentina

Article 2

1. Los Estados respetarán, protegerán y harán efectivos los derechos de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales, **que se encuentren en su territorio y estén sujetos a su jurisdicción.** ~~tanto en su territorio como fuera de él.~~ Adoptarán las medidas legislativas, administrativas y de otro tipo que resulten apropiadas, **de conformidad con su ordenamiento jurídico interno,** para alcanzar progresivamente la plena realización de los elementos de los derechos de la presente declaración que no puedan garantizarse de forma inmediata.

2. Los Estados procederán a transformar los derechos reconocidos en la presente declaración en derechos protegidos jurídicamente y a asegurar su realización mediante mecanismos de rendición de cuentas.

~~3. Al aplicar la presente declaración, se prestará una atención particular a los derechos y las necesidades especiales de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales, en concreto las personas de edad, las mujeres, los jóvenes, los niños y las personas con discapacidad.~~

4. En la elaboración y aplicación de leyes y políticas, además de en otros procesos de toma de decisiones relativos a los derechos de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales, ~~como los acuerdos internacionales, los Estados obtendrán el consentimiento libre, previo e informado de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales, por conducto, por ejemplo, de las organizaciones que los representan.~~**los Estados celebrarán consultas y cooperarán de buena fe con los campesinos y otras personas que trabajen en zonas rurales interesados por medio de sus instituciones representativas antes de adoptar y aplicar medidas legislativas o administrativas que los afecten.**

5. Los Estados elaborarán, interpretarán y aplicarán los acuerdos y las normas internacionales pertinentes en consonancia con sus obligaciones en materia de derechos humanos relativas, ~~por ejemplo, al comercio internacional, la inversión, las finanzas, la fiscalidad, la protección del medio ambiente, la cooperación para el desarrollo y la seguridad.~~

~~6. Los Estados adoptarán las medidas necesarias para garantizar que los agentes no estatales que los Estados están en condiciones de regular, por ejemplo personas y organizaciones privadas, empresas transnacionales y otras empresas, no impidan ni menoscaben el disfrute de los derechos de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales.~~

Article 3

4. Los Estados **se comprometen a adoptar, según corresponda,** ~~adoptarán~~ medidas de acción afirmativa para reducir o eliminar las condiciones que originan o facilitan que se perpetúe la discriminación contra los campesinos y las personas que trabajan en las zonas rurales.

Article 5

Derecho a la soberanía sobre los recursos naturales, al desarrollo y a la seguridad ~~soberanía~~ alimentaria

~~1. Los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales tienen derecho a la soberanía sobre los recursos naturales presentes en su comunidad. Tendrán la autoridad para administrar y controlar sus recursos naturales y disfrutar de los beneficios de su desarrollo y conservación. Tienen derecho a decidir si permiten el acceso a los recursos naturales de su comunidad y a obtener una participación justa y equitativa en los beneficios derivados de su utilización.~~

~~2. Los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales tienen derecho a participar en la toma de decisiones sobre cuestiones que afecten a sus derechos, directamente o por conducto de las organizaciones que los representan, de conformidad con sus propias leyes y prácticas consuetudinarias.~~

4. Los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales tienen derecho a la **seguridad** ~~soberanía~~ alimentaria. La soberanía alimentaria es el derecho de los pueblos a una alimentación saludable y culturalmente apropiada, producida mediante métodos socialmente justos que tengan en cuenta consideraciones ecológicas. Implica el derecho de los pueblos a participar en la toma de decisiones y a definir sus propios sistemas de alimentación y agricultura.

5. Los Estados, en asociación con los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales y sus organizaciones, y mediante la colaboración internacional, elaborarán políticas públicas para promover la **seguridad** ~~soberanía~~ alimentaria a nivel local, nacional, regional e internacional, así como mecanismos para garantizar la coherencia con otras políticas agrícolas, económicas, sociales, culturales y de desarrollo.

~~6. Los Estados adoptarán medidas para garantizar que se permita toda forma de explotación de los recursos naturales que los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales mantengan o empleen tradicionalmente, siempre y cuando:~~

~~a) Se haya llevado a cabo una evaluación del impacto social y ambiental por parte de entidades independientes y con la capacidad técnica debida, con la participación individual y colectiva de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales;~~

~~b) Se haya obtenido el consentimiento libre, previo e informado de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales;~~

~~c) Se hayan establecido, en condiciones mutuamente acordadas, las modalidades de participación en los beneficios de esa explotación entre quienes explotan esos recursos naturales y los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales.~~

Brazil

Article 2

4. **Without disregarding specific legislation on indigenous peoples, in** the development and implementation of legislation and policies and in other decision-making processes concerning the rights of peasants and other people working inrural areas, including international agreements, States shall obtain the free, prior and informed consent of peasants and other people working in rural areas, including throughtheir representative organizations.

Article 3

3. Peasants and other people working in rural areas have the right to be free from any kind of discrimination and any incitement to discrimination in the exercise of their rights, individually or collectively, in particular to be free from discrimination based on grounds such us race, colour, descent, sex, **gender,** language, marital status, property, disability, nationality, age, political or other opinion, religion or economic, social, cultural and birth status, among others.

Article 5

1. **When applicable, p**easants and other people working in rural areas have the right to sovereignty over the natural resources present in their communities. **In this case, t**hey shall the authority to manage and control their natural resources and to enjoy the benefits of their development and conservation**, and may** have the right to decide whether to grant access to the natural resources in their communities, and to obtain fair and equitable participation in benefits arising from their utilization.

Egypt

Article 2

1. States shall respect, protect and fulfil the rights of peasants and other people working in rural areas, both in their territory and extraterritorially. They shall **seek to** take legislative, administrative and other appropriate steps to achieve progressively the full realization of the elements of the rights of the present declaration that cannot be immediately guaranteed.

2. States shall **seek to** transform the rights recognized in the present declaration into ~~legal entitlements~~ **appropriate measures** and secure their realization through accountability mechanisms.

3. Particular attention ~~shall~~ **should** be paid in the implementation of the present declaration to the rights and special needs of peasants and other people working in rural areas, namely, older persons, women, youth, children and persons with disabilities.

4. In the development and implementation of legislation and policies and in other decision-making processes concerning the rights of peasants and other people working in rural areas, including international agreements, States shall **seek to** obtain the free, prior and informed consent of peasants and other people working in rural areas, including through their representative organizations.

Article 3

4. States shall take affirmative action ~~to diminish or~~ **with a view to** eliminat**eing** conditions that cause or help to perpetuate discrimination against peasants and people working in rural areas.

Article 4

3. States shall ensure that gender ~~identity~~ is not a barrier to realizing the human rights and fundamental freedoms set out in the present declaration and other international human rights instruments

Article 5

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to ~~sovereignty over~~ **access to** the natural resources present in their communities **in conformity with applicable legislations**. They ~~shall have the authority to manage and control~~ **may participate in managing and controlling** their natural resources and ~~to~~ enjoy**ing** the benefits of their development and conservation. They have the right to ~~decide whether to grant access to the natural resources in their communities, and to~~ obtain fair and equitable participation in benefits arising from their utilization **by them**.

2. Peasants and other people working in rural areas have the right to participate in decision-making in matters that would affect their rights, directly or through their representative organizations, in accordance with ~~their own customary laws and practices~~ **national laws in force**.

4. Peasants and other people working in rural areas have the right to ~~food sovereignty. Food sovereignty is the right of peoples to~~ healthy and culturally appropriate food produced by means of socially just and ecologically sensitive methods. It entails peoples' right to participate in decision-making and to define their own food and agriculture systems.

6. States shall take measures to ensure that any exploitation of the natural resources that peasants and other people working in rural areas traditionally hold or use is ~~permitted only on the condition that~~ **based on**:

(a) A social and environmental impact assessment ~~has been~~ **duly** conducted by independent and technically capable entities, with the individual and collective involvement of peasants and other people working in rural areas;

(b) **Constructive consultations aimed at obtaining ~~T~~the** free, prior and informed consent of peasants and other people working in rural areas ~~has been obtained;~~

(c) The modalities for sharing the benefits of such exploitation between those exploiting the natural resources and the peasants and other people working in rural areas have been established on mutually agreed terms.

European Union

Article 1

Art 1.1. is there a reason why the term "anyone" is not used instead of "any woman or man". And what does this mean for the position of children, who seem to be excluded from the definition.

Art 1.2. now use of any person/unclear in relation to 1.1. This definition is actually very broad ("related occupation") and unclear.

Article 2

Art. 2.1. question on the term “extraterritorially” used here; what is meant exactly? Which rights have extraterrorial effect?

Art 2.2. given the broadness of the declaration but also the vagueness of a lot of the language, this could potentially be very far reaching.

Art 2.6. question on the “regulation of private individuals”.

Art 2.7.a. needs a caveat “where applicable”. Development cooperation can also be geared to rural populations, for instance.

Art 2.7.e. not completely sure what is meant here; clarification would be needed.

Article 3

Art 3.2. small rephrase to read “full enjoyment of all human rights”. With this edit, this paragraph is actually broader than focusing only on dignity, equality and non-discrimination and comes close to the chapeau paragraph which we have suggested earlier, which could really help in streamlining and shortening the text.

Art 3.3. request to stop after “exercise of their rights”.

Art 3.4. affirmative action as such is controversial, and the language in this paragraph is quite vague – what is expected from states exactly?

Article 4

Art 4. in general support for text as it stands; Art 4.3. could potentially be rephrased in a more positive manner.

Article 5

Art 5.1. some unclarity with this paragraph, and this is one which could be used as an example of our general comment on sources/referencing, to assess the text on the basis of its sources. It seems to not take into account the fact that some resources may very well be state assets, and we also believe that it somehow suggests that whoever grows certain foods should have control over the end user.

Art 5.3. request: “human rights, including the right to development”. Although “developing” strategies also seems to imply the right to decide on human rights programming which is maybe not what drafters envisaged.

Art 5.4. clarification needed for healthy and culturally appropriate food – sources/references. Also reword into “it entails the right to”.

Art 5.6. chapeau. “any” exploitation; the word “any” makes the whole para a bit unrealistic, suggest to leave it out.

5.6.a. is that truly a realistic notion, for “any” exploitation.

5.6.b. see recurring comment on “peasants” being presented as a homogenous block.

United States

Article 3

3. Peasants and other people working in rural areas have the right to be free from any kind of discrimination ~~and any incitement to discrimination~~ in the exercise of their rights, individually or collectively, in particular to be free from discrimination based on grounds

such us race, colour, descent, sex, language, marital status, property, disability, nationality, age, political or other opinion, religion or economic, social, cultural and birth status, among others.

Food and Agriculture Organization

Article 1

2. The present declaration applies to any person engaged in artisanal or small-scale agriculture, the raising of livestock, pastoralism, fishing, **aquaculture**, forestry, hunting or gathering, and handicrafts related to agriculture or a related occupation in a rural area.

Article 5

1. […] They shall **have** the authority to manage and control their natural resources and to enjoy the benefits of their ~~development and~~ conservation, **sustainable use and management.**

Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, South Asian Feminist Alliance for Economic, Social and Cultural Rights and Community Self-Reliance Centre

Article 5

6. suggested the addition of:

(d) No involuntary displacement shall take place in the name of development or for the establishment of special economic zones and commercial agriculture.

La Via Campesina

Article 1

1. suggested the addition of:

(a) Il faut reconnaître la relation spéciale entre les paysans et la terre, l'eau (les aquifères), la nature et le territoire. Cette relation n'est pas seulement économique mais aussi culturelle et sociale ; l'agriculture est un mode de vie ; la paysannerie qui est pratiquée l'est, en général, sur la base de la cellule familiale et les paysans sont traditionnellement en osmose avec leur environnement local.

(b) Il faut reconnaître le fait que les paysans ont le droit à exister en fonction de leurs propres modes de vie et que le but premier des paysans n'est pas de devenir riche et d'accumuler le capital mais bien de tirer un revenu décent de leur travail pour préserver leur mode de vie.

B. Articles 6 to 12

Egypt

Article 6

1. States shall take into account the particular problems faced by peasant women and other women working in rural areas and the significant role that they play in the economic survival of their families, communities, regions and nation States, including their work in the non-monetized sectors of the economy, and shall **seek to take** all appropriate measures to ensure the application of the provisions of the present declaration to women and girls.

~~(c) The rights to autonomy, privacy, confidentiality, informed consent and choice in relation to their own bodies in all spheres of life;~~

(l) The right to be treated on the basis of the principles of equality and justice in marriage and in family relations both in law and in private, ~~regardless of the concept of the family and~~ whatever the legal system, religion, custom or tradition within the country or region;

(m) The right to be free from multiple forms of discrimination, in recognition that gender compounds other forms of discrimination based on sex, ~~gender~~, ethnic origin, disability, degree of poverty, ~~gender identity~~, migrant status, marital or family status, literacy or other grounds.

Article 9

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to freedom of movement and residence, **in accordance with laws in force,** within the borders of the States in which they are working, as well as the right to return to their country. They have the right to choose freely their place of residence, according to law, and to leave any country, including their own.

Article 10

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to freedom of thought, conscience, religion, opinion, expression and peaceful assembly. They have the right to express their opinion, in accordance with traditions, ~~and~~ culture **and in conformity with law,** including through claims, petitions and mobilizations, at the local, regional, national and international levels.

3. Peasants and other people working in rural areas have the right, individually and collectively, to participate, **in accordance with law,** in peaceful activities against violations of human rights and fundamental freedoms. States shall take all necessary measures to ensure protection by the competent authorities of everyone, individually and in association with others, against any violence, threat, retaliation, de facto or de jure adverse discrimination, pressure or any other arbitrary action as a consequence of his or her legitimate exercise of the rights referred to in the present declaration.

Article 11

2. Peasants and other people working in rural areas have the right to form and join organizations, trade unions, cooperatives or any other organization or association of their own choosing, **in accordance with law,** for the protection of their interests. Their organizations shall be independent and voluntary in character, and remain free from all interference, coercion or repression.

4. States shall support, **as appropriate,** the establishment of cooperatives and other organizations of peasants and other people working in rural areas, and provide them with support to strengthen their position when negotiating contractual arrangements, in order to ensure that conditions and prices are fair and stable and do not violate their rights to dignity, a decent life and a sustainable livelihood.

Article 12

1. Peasants and other people working in rural areas have the right, **according to law,** to active, free, effective, meaningful and informed participation, directly and/or through their representative organizations, in the elaboration, implementation and assessment of policies, programmes and projects that may affect their lives, land and livelihoods.

3. States shall **seek to** ensure meaningful participation, directly and/or through their representative organizations, of peasants and other people working in rural areas in decision-making processes with regard to scientific research and innovation, including participation in problem identification, priority- and direction-setting, resource allocation, data identification, research, resource allocation, analysis and interpretation of findings.

4. Peasants and other people working in rural areas have the right to participate, **as appropriate,** directly and/or through their representative organizations, in the formulation of and in monitoring compliance with food safety, labour and environmental standards, whether by private or public actors.

5. Peasants and other people working in rural areas have the right to seek, receive, develop and impart information, **in conformity with law.**

6. States shall ensure, **as appropriate,** that peasants and other people working in rural areas have access to information relating to policies, programmes and projects that may affect them, in a language and form and through means that ensure the effective participation of peasants and other people working in rural areas.

European Union

Article 7

Art 7 1-3. this is example of selective quoting of the International Covenant on Civil and Political Rights; yes, these articles do apply to peasants but there is no need to repeat it, state it selectively, if it has been clearly stated in a chapeau text. If the text remains as it as, it sounds very odd in its current form and it should include wording to make clear that no one should be subject to these violations.

Art 7.4. unclear where this languages come from, does it have a place (a-e) under a chapeau on life, liberty, physical and personal security?

Article 9

Art 9.1. "choose freely place of residence" seems to ignore immigration laws.

Art 9.4. unclear where language comes from, for the moment ask for deletion of last sentence of the paragraph.

Article 10

Art 10.1. understand reference to tradition and culture but what if culture and tradition are themselves countering human rights (for example, when they propagate the exclusion of women in decision making processes?).

Art 10.2. suggest edit of para to remove "individually or collectively", same goes for 10.3; in this context inaccurate and would go beyond existing standards.

Article 11

Art 11. this article is a lot more prescriptive than needed and should be brought in line with article 22 of the International Covenant on Civil and Political Rights; or better still, as noted before, the Covenant should be referenced in chapeau in beginning.

Article 12

Art 12.1. clarify – is this about public or private sector?

Art 12.3. what about research and innovation not controlled by states?

Art 12.4. reference to private actors puts too high a burden on states; not all of the scope of this article is covered by state regulation.

FAO

Article 7 (new): Rural Youth's Rights and the Rejuvenation of the Agricultural Sector[a]

1. States shall take into account the particular problems faced by peasant youth and other youth working in rural areas and the significant roles which they play and will increasingly play in the future towards the sustainability of food systems and the economic survival of their families, communities, regions, and nation states, and shall take all appropriate measures to ensure the application of the provisions of the present Declaration to the youth.

2. In particular, States shall ensure to the youth the right:

a. to participate in the decision-making processes around, and the elaboration and implementation of development planning at all levels;

b. to access decent and productive employment and income-generating activities, both farm and non-farm, particular attention being given to the right to protection of health and safety at work, especially for youth in the age group 15-17 to protect them from falling into hazardous child labour;

c. to receive relevant types of training and education and mentorship services, formal and non-formal, including those relating to functional literacy, in order to increase their life skills, technical proficiency and entrepreneurial capacities;

d. to organise self-help groups and co-operatives and join existing cooperatives and organizations in order to obtain equal access to economic opportunities through wage employment or self-employment;

e. to access innovations and new technologies, combined with traditional knowledge, to attract and enable youth to be drivers of improvement in agriculture and food systems;

f. to participate in all community activities;

g. to have access to agricultural credit and loans, marketing facilities, appropriate technology and equal treatment in land and agrarian reform as well as in access to and resettlement schemes regarding land and other natural and productive resources.

[a] The article is inspired by the provisions of FAO and CFS instruments that recognize the crucial role of youth in ensuring food security for the present and the future. For example, the Principles for Responsible Investment in Agriculture and Food Systems, principle 4 "Engage and empower youth".

Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, South Asian Feminist Alliance for Economic, Social and Cultural Rights and Community Self-Reliance Centre

Article 6

2. suggested adding:

- **States should address structural causes of poverty of rural women. States should demonstrate how their fiscal policies are pro rural women.**
- **States should recognize rural women as individual right holders and not just as members of households or dependents of male breadwinners. Rural women should receive entitlements as individuals.**
- **States should reduce and redistribute women's unpaid work. To reduce women's time burden, States should provide basic rights and services which include: housing, water, sanitation, education, health, fodder, institutionalized child care facilities, energy (including domestic energy for fuel and fodder) and better technology options.**
- **States should ensure better infrastructure support for rural women's needs to reduce the day-to-day drudgery of providing for themselves and their families. This should include access to markets (labour and goods), internal roads, and transport subsidies to support rural women's mobility.**
- **States should invest in awareness raising campaigns and promote equal sharing of care and unpaid work between men and women.**

C. Articles 13 to 18

Egypt

Article 14

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to access to, and prompt decision through, just and fair procedures for the resolution of disputes. States shall allow for non-discriminatory access, through impartial and competent judicial and administrative bodies, to timely, affordable and effective means of resolving disputes, and should provide effective remedies, which may include a right of appeal, as appropriate. Such remedies should be enforced promptly and may include restitution, indemnity, compensation and reparation. States shall respect and promote customary approaches and other alternative dispute resolution mechanisms used by peasants and other people working in rural areas to resolve conflicts in a manner that is consistent with human rights, **and in conformity with laws in force.**

Article 15

2. States shall create an enabling environment with opportunities for work and that provides remuneration allowing for an adequate standard of living for peasants and other people working in rural areas and their families. In States facing high levels of rural poverty and in the absence of employment opportunities in other sectors, States shall establish and promote, **as appropriate,** food systems that are sufficiently labour-intensive to contribute to the creation of employment.

European Union

Article 13

Art 13.2. who would judge what is fair and impartial? How would this be done practically?

Article 14

Art 14.3. elements of this place peasants above, for example, impoverished urban population – in line with general/overarching comment made yesterday

Art 14.4. avoid perception that NHRIs should only be strengthened/functioning in rural areas.

Article 15

Art 15.2. is this fair in relation to those not working in rural areas? What about those impoverished in large cities? Last sentence unclear and therefore problematic, so suggest redrafting or deletion.

Article 16

Art 16. please provide relevant ILO standards used for this paragraph so we can ensure language is in line.

Article 18

Art 18-2. paragraph seems to ignore the reality of a free market economy.

FAO

Article 13

1. could expressly include/emphasize **the rights to data, information and knowledge**.

La Via Campesina

Article 18

Suggested adding:

- **Inclure l'obligation des États à réguler les marchés afin d'interdire l'abus de pouvoir, les positions dominantes, le dumping et les monopoles et de garantir des prix équitables et justes pour la production paysanne**
- **Ajouter les obligations des États à protéger, permettre et développer l'accès aux marchés, la commercialization, la vente directe, la production, l'échange et la production à petite échelle, à travers des normes, des critères et des instruments qui sont spécifiques et adéquats aux besoins des paysans**
- **Ajouter une référence sur le rôle des États dans l'achat et la vente de la production paysanne à des prix équitable**
- **Lorsque des subventions sont attribuées, inclure l'obligation des États à accorder la priorité aux paysans les plus modestes, ou qui habitent dans des zones plus difficiles, et en veillant que celles-ci ne nuisent pas aux producteurs d'autres pays quand les produits sont exportés**

- **Inclure les obligations des États à garantir la stabilité de l'emploi et un revenu décent pour les travailleurs et les travailleurs migrants, dans le respect le plus strict des instruments nationaux et internationaux.**

Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, South Asian Feminist Alliance for Economic, Social and Cultural Rights and Community Self-Reliance Centre

Article 13

- **Women should be provided full and safe access to public spaces or commons and markets.**
- **States should ensure equal access and participation in markets – both for labour and goods. Rural women should have opportunities to gain better skills and knowledge to participate in markets equally and for their upward mobility.**
- **States should monitor and regulate markets to ensure rural women receive fair prices for their products.**
- **Financial inclusion of rural women is very important: Concept of women-friendly bank with easy administrative processes and mobile banking available to women in remote areas.**

Article 18

- **States should recognize, promote and protect rural women's right to livelihoods including opportunities for employment (paid work).**
- **Rural women should have individual rights over productive resources (including natural resources) for sustainable livelihoods – irrespective of who they are and where they come from. States should ensure access, ownership, control and management including decision-making power of productive resources and its outputs. This includes land, water, forests, livestock, credit, energy, technology, knowledge, education, skills.**
- **Development agendas should recognize that rural women traditionally and historically have skills and knowledge for livelihoods that ensure food security for all.**
- **Ensure all benefits including agriculture subsidies are received by women equally.**
- **All State programmes and schemes that have provisions for livelihoods should engage rural women's collectives in this process. For example, the right to education in India provides free, compulsory primary education to all. Under this right India provides free school uniform and mid day meals to all kids. Making of these school uniforms and preparation of mid day meals should be given to rural women's collectives. This would promote rural women's livelihoods.**
- **Mobility is a challenge for rural women. For instance, unless there is a transportation subsidy, rural women cannot travel to access basic goods and services including education, health, employment, banking etc.**
- **Research in agriculture should be gender sensitive and based on women peasant needs.**

- **States should prioritize rain-fed agriculture, where small and marginalized women farmers are involved. This will promote food crop, ensure food security and climate change mitigation and adoption.**

D. Articles 19 to 24

Argentina

Article 19

~~1. Los campesinos y otras personas que viven en zonas rurales tienen derecho, individual y colectivamente, a las tierras, las masas de agua, las aguas costeras, las pesquerías, los pastos y los bosques que necesitan para procurarse un nivel de vida adecuado, tener un lugar para vivir en seguridad, paz y dignidad y desarrollar sus culturas.~~

~~2. Los Estados eliminarán y prohibirán todas las formas de discriminación en relación con la tenencia de la tierra, incluidas las motivadas por un cambio de estado civil, por falta de capacidad jurídica o por falta de acceso a los recursos económicos. En particular, los Estados garantizarán la igualdad de derechos de tenencia para las mujeres y los hombres, incluido el derecho a heredar y a legar esos derechos.~~

~~3. Los Estados proporcionarán el reconocimiento jurídico de los derechos de tenencia de la tierra, incluidos los derechos consuetudinarios de tenencia de la tierra, que actualmente no están amparados por la ley. Todas las formas de tenencia, entre ellas el arrendamiento, deben proporcionar a las personas cierto grado de seguridad de la tenencia que les garantice protección jurídica frente a los desalojos forzosos. Los Estados reconocerán y protegerán el patrimonio natural y sus sistemas conexos de gestión y uso colectivo.~~

4. Los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales tienen derecho a recibir protección para evitar ser arbitrariamente desplazados de sus tierras y otros recursos naturales o de su lugar de residencia habitual. Los Estados incorporarán, en la legislación nacional, medidas de protección contra los desplazamientos que sean compatibles con las normas internacionales de derechos humanos y de derecho humanitario. Los Estados prohibirán los desalojos forzosos, la demolición de viviendas, la destrucción de zonas agrícolas y la confiscación o expropiación arbitraria de la tierra y otros recursos naturales como medida punitiva o como medio o método de guerra.

5. Los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales tienen derecho a regresar a la tierra y a que se les devuelva el acceso a los recursos naturales de que hayan sido privados arbitraria o ilegalmente o a recibir una indemnización justa y equitativa cuando no sea posible su regreso, **de conformidad con el sistema jurídico vigente de cada Estado soberano**. Los Estados ~~restablecerán~~ **cooperarán y brindarán asistencia a los campesinos y otras personas que trabajan en las áreas rurales que hayan sido desplazados por desastres naturales y/o conflictos armados.** ~~el acceso a la tierra y a otros recursos naturales para quienes hayan sido desplazados a causa de desastres naturales o conflictos armados.~~

~~6. Los Estados concederán acceso preferencial a las pequeñas explotaciones pesqueras para que pesquen en aguas sujetas a su jurisdicción nacional. Llevarán a cabo reformas redistributivas por causas sociales, económicas y ambientales, a fin de facilitar un acceso amplio y equitativo a la tierra y otros recursos naturales, particularmente a los jóvenes, y un desarrollo rural inclusivo. Las reformas redistributivas deben garantizar el acceso a la tierra, las pesquerías y los bosques para hombres y mujeres, en condiciones de igualdad. Debería~~

~~darse prioridad a los campesinos y otros trabajadores rurales sin tierras en la asignación de tierras, pesquerías y bosques de titularidad pública.~~

7. Los Estados adoptarán medidas para la conservación y el uso sostenible a largo plazo de la tierra y otros recursos naturales, por ejemplo mediante la agroecología, y garantizarán las condiciones para que se regeneren las capacidades y los ciclos biológicos y otro tipo de capacidades y ciclos naturales.

Egypt

Article 19

1. Peasants and other people living in rural areas have the right, individually and collectively, to the lands, water bodies, coastal seas, fisheries, pastures and forests that they need in order to make from them an adequate standard of living, to have a place to live in security, peace and dignity and to develop their cultures.

3. States shall provide**, as appropriate,** legal recognition for land tenure rights, including customary land tenure rights, not currently protected by law. All forms of tenure, including tenancy, ~~must~~ **should** provide, **as appropriate**, all persons with a degree of tenure security that guarantees legal protection against forced evictions. States shall recognize and protect the natural commons and their related systems of collective use and management.

4. Peasants and other people working in rural areas have the right to be protected against arbitrary displacement from their land and other natural resources or place of habitual residence. States shall incorporate protections against displacement into domestic legislation that are consistent with international human rights and humanitarian law ~~standards~~ **rules**. States shall prohibit forced eviction, the demolition of houses, the destruction of agricultural areas and the arbitrary confiscation or expropriation of land and other natural resources as a punitive measure or as a means or method of war.

Article 20

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to a safe~~,~~ **and** clean ~~and healthy~~ environment.

3. Peasants and other peoples working in rural areas have the right to be free from any adverse impact that climate change may have on their human rights. States shall comply with **their** international obligations to combat climate change.

4. Peasants and other people working in rural areas have the right to contribute, **as appropriate,** to the design and implementation of national and local climate change adaptation policies, including through the use of practices and traditional knowledge.

Article 21

3. States shall **seek to** provide technical assistance to peasants and other people working in rural areas in adjusting to climate change and other environmental strains and system shocks, for example by means of integrated resource management and agroecologically based extension and education programmes. States shall stimulate agroecological, organic and sustainable production whenever possible, in particular through support mechanisms, training programmes, special credit lines and mechanisms of commercialization.

4. States shall **seek to** ensure that their rural development, agricultural, environmental and trade and investment policies and programmes contribute effectively to strengthening local livelihood options and to the transition to environmentally sustainable modes of agricultural production.

Article 23

2. Peasants and other people working in rural areas have, individually or collectively, the right to conserve, maintain and develop agricultural biodiversity, and the right to associated knowledge, including in crops and animal races. This includes the right to save, exchange, sell or give away the seeds, plants and animal breeds that they develop. States ~~shall~~ **should** recognize the collective use of and right to agricultural biodiversity, and the right to associated knowledge established and managed by peasants and other people working in rural areas.

8. Peasants and others working in rural areas have the right to participate, **as appropriate,** in decision-making on matters related to the conservation and sustainable use of agricultural biodiversity.

Article 24

2. In order to realize the human right to water and sanitation of peasants and other people working in rural areas, States shall **seek to** guarantee at all times:

European Union

Article 19

Art. 19.1. in line with comments made previously, we would ask for amending the text of 19.1 so that it would read peasants and other people have the right … to the lands etc

Art. 19.6. in line with our general comment made on Tuesday about our view that the declaration seemingly gives people working in rural areas rights beyond those enjoyed by others, which we would want to avoid. This paragraph seems to prioritise one group, namely small-scale fishers, over the economic benefits for all citizens.

Article 24

The content of this article in our view is part of an adequate standard of living as stipulated in art. 11 International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and references should therefore be in line with that article.

Food and Agriculture Organization

Article 22

1. Peasants of all regions of the world, **particularly those in centers of origin and diversity,** have made, and will continue to make, enormous contributions to the conservation and development of plant genetic resources, which constitute the basis of food and agricultural production throughout the world.

3. Peasants and other people working in rural areas have **the** ~~a~~ right to save, store, …

4. States should take measures to respect, protect and promote traditional knowledge, **innovations and practices**[b] relevant to plant genetic resources.

8. Peasants and other people working in rural areas have the right to equitably participate in sharing benefits arising from the utilization of plant genetic resources.[c]

9. States should take measures supporting the wider use of diversity of varieties and species in on-farm management, conservation and sustainable use of crops, and create strong links to participatory plant breeding to reduce the erosion of plant genetic resources and promote increased food production compatible with sustainable development.[d]

10. States should adopt measures expanding the use of local and locally adapted crops, varieties and underutilized species, with the participation of peasants and other people working in rural areas.

Centre Europe-tiers monde

Article 19

Suggested addition of new paragraph 6:

Peasants have the right to benefit from land reform and use unused land on which they depend for their livelihood. Latifundia must be forbidden. Land has to fulfill its social function. Land ceilings to landownership should be introduced whenever necessary in order to ensure equitable access to land.

Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, South Asian Feminist Alliance for Economic, Social and Cultural Rights and Community Self-Reliance Centre

Article 19

- **States should undertake equitable distribution of land and water use to support livelihoods of women peasants and prevent dispossession of resources from peasants to corporations.**
- **Land and property should be either in the woman's name or under joint ownership. Single women including widows should have individual land ownership.**
- **States should develop gender sensitive land tenure context mapping at all levels.**
- **Women's group at community level should be provided with collective rights for previously unused or fallow lands.**
- **States should ensure equal and engaged participation of women in all decision making processes around issues connected to resources including land. Sates should remove barriers to ensure women's participation in all aspects of local governance and decision making.**

---

[b] Article 9.2a of the International Treaty on Pant Genetic Resources for Food and Agriculture; and Article 8j and 10 of the Convention on Biological Diversity.

[c] Article 9.2b of the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture; and Article 5.2 of the Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity.

[d] Article 6.f of the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture.

- **States should ensure independent inclusive joint monitoring committee for the security of rights of peasant and women farmers.**

E. Articles 25 to 30 and preamble

Argentina

Article 25

2. Con miras a lograr progresivamente la plena realización del derecho a la seguridad social, los Estados deberían, con arreglo a las circunstancias nacionales, **y sus respectivos ordenamientos jurídicos internos,** establecer lo antes posible o mantener unos niveles mínimos de protección social que incluyeran garantías básicas de seguridad social. Esas garantías deberían asegurar, como mínimo, que todas las personas necesitadas tuvieran, a lo largo de su vida, acceso a la atención de salud esencial y a prestaciones básicas para asegurar los ingresos, que conjuntamente les garantizaran un acceso efectivo a los bienes y servicios definidos como necesarios a nivel nacional.

Preamble

El Consejo de Derechos Humanos,

Afirmando que los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales son iguales a las demás personas y que en el ejercicio de sus derechos deberían estar libres de cualquier forma de discriminación, ~~en particular la discriminación por motivos de raza, color, sexo, idioma, religión, opinión política o de cualquier otra índole, origen nacional o social, bienes, riqueza, nacimiento o cualquier otra condición,~~

Reconociendo las contribuciones pasadas, presentes y futuras de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales en todas las regiones del mundo para conservar y mejorar la biodiversidad y garantizar lasoberanía alimentaria **seguridad alimentaria**, que son fundamentales para lograr los objetivos de desarrollo convenidos internacionalmente,

Convencido de que los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales deben disponer de medios para promover y emplear prácticas de producción agrícola ambientalmente sostenibles que beneficien a la Madre Tierra y estén en armonía con ella, como la capacidad biológica y natural de los ecosistemas para adaptarse y regenerarse mediante procesos y ciclos naturales,

Preocupado porque los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales sufren, ~~de manera desproporcionada,~~ pobreza y malnutrición, así como las cargas causadas por la degradación del medio ambiente y el cambio climático, y porque un número cada vez mayor de campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales son desalojados o desplazados por la fuerza todos los años para dar cabida a proyectos de desarrollo a gran escala,

Destacando que las campesinas y otras mujeres rurales asumen un porcentaje desproporcionado del trabajo no remunerado y a menudo no tienen un acceso equitativo a Naciones Unidas la tierra, los recursos productivos, los servicios financieros, la información, el empleo o la protección social,

Profundamente preocupado por la proliferación de la violencia contra las mujeres y las niñas rurales, en todas sus formas y manifestaciones, a escala mundial,

Destacando que hay varios factores que dificultan que los pequeños pescadores y trabajadores de la pesca puedan hacerse oír, defender sus derechos humanos y sus derechos de tenencia, y garantizar el uso sostenible de los recursos pesqueros de los que dependen,

Reconociendo que el acceso a la tierra, al agua, a las semillas y a otros recursos naturales es cada vez más difícil para los habitantes de las zonas rurales y destacando la importancia de mejorar el acceso a los recursos productivos y a la inversión en un desarrollo rural adecuado, que incluya enfoques agroecológicos,

Teniendo en cuenta las condiciones peligrosas y de explotación en las que trabajan quienes se dedican a la agricultura, la pesca y otras actividades, que a menudo carecen de salarios mínimos vitales y de protección social,

Profundamente preocupado porque los defensores de los derechos humanos que se ocupan de cuestiones relacionadas con la tierra y los recursos naturales corren un riesgo elevado de ser víctimas de intimidación y de que se atente contra su integridad física de múltiples formas, ~~como intentos de asesinato, asesinatos, atentados, agresiones y malos tratos, criminalización y uso excesivo de la fuerza por parte de la policía y otras entidades, de carácter privado, durante manifestaciones,~~

Observando que los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales a menudo tienen dificultades para acceder a los tribunales, los agentes de policía, los fiscales y los abogados, hasta el punto de que no pueden obtener reparación ni protección inmediatas en caso de violencia, abuso y explotación,

Reconociendo que la Declaración Universal de Derechos Humanos, el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales, el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, la Convención sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra la Mujer, la Convención Internacional sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación Racial, la Convención Internacional sobre la Protección de los Derechos de Todos los Trabajadores Migratorios y de sus Familiares y la Declaración y Programa de Acción de Viena afirman la universalidad, indivisibilidad e interdependencia de todos los derechos humanos, civiles, culturales, económicos, políticos y sociales,

Recordando que, a fin de abordar las deficiencias de protección laboral y la falta de empleos dignos a los que se enfrentan los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales, la Organización Internacional del Trabajo ha elaborado un amplio conjunto de convenios y recomendaciones, y que esas normas representan los mínimos derechos que les corresponden,

Reconociendo que, para garantizar la **seguridad** ~~soberanía~~alimentaria de los pueblos, es esencial que se respeten, se protejan y se promuevan los derechos reconocidos en la presente declaración,

Afirmando que la libertad de asociación es un derecho habilitante clave para que los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas rurales puedan unirse para tener acceso a los derechos que figuran en la presente declaración y ejercerlos libremente,

Afirmando también que, de conformidad con la Declaración de las Naciones Unidas sobre los Derechos de los Pueblos Indígenas, estos últimos, entre ellos los campesinos indígenas y otras personas indígenas que trabajan en las zonas rurales, tienen derecho a la libre determinación en lo relativo a sus asuntos internos y locales, s**ubrayando que nada de lo contenido en esta Declaración se entenderá en el sentido de que autoriza o fomenta acción alguna encaminada a quebrantar o menoscabar, total o parcialmente, la**

integridad territorial, o la unidad política, la soberanía y la independencia de los Estados, ni otros principios contenidos en la Carta de las Naciones Unidas,

Recordando las conclusiones de la Conferencia Mundial sobre Reforma Agraria y Desarrollo Rural y la Carta del Campesino aprobada en ella, donde se destacaba la necesidad de formular estrategias nacionales apropiadas para la reforma agraria y el desarrollo rural y de integrarlas en las estrategias nacionales generales de desarrollo,

Convencido de la necesidad de que se amplíe la protección de los derechos humanos de los campesinos y otras personas que trabajan en las zonas ~~rurales y de que se interpreten y se apliquen de forma coherente las normas y los principios internacionales de derechos humanos relativos a esta cuestión~~, **y los estándares del derecho internacional de los derechos humanos existentes en la materia**.

Subrayando que corresponde a las Naciones Unidas desempeñar un papel importante y continuo de promoción y protección de los derechos de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales,

Aprueba solemnemente la siguiente declaración sobre los derechos de los campesinos y de otras personas que trabajan en las zonas rurales:

Egypt

Article 26

4. In order to realize the right to health of peasants and other people working in rural areas, States shall guarantee at all times the following minimum conditions:

(a) Access to health facilities, goods and services on a non-discriminatory basis, in particular for ~~vulnerable or marginalized~~ groups **in vulnerable situations**;

Article 27

5. In order to realize the right to housing of peasants and other people working in rural areas, States shall **seek to** guarantee ~~at all times~~ the following minimum conditions:

Article 28

1. Peasants and other people working in rural areas have the right to education and training. Education and training programmes for peasants and other people working in rural areas ~~shall~~ **should** be based on their economic environment, social and cultural conditions and practical needs, and incorporate their histories, knowledge and value systems. They shall be developed and implemented in cooperation with peasants and other people working in rural areas.

European Union

Preamble

PP4 – is there evidence to support the claim that there is greater poverty and malnutritition in rural areas than urban areas?

PP6 – we appreciate the attention of this specific paragraph to violence against women and girls. However, because this is a broader issue and not only pertains to rural women and girls, we think the paragraph would benefit from expressing a general concern about all violence against women and girls before including a specific reference to rural women.

PP8 – ask clarification on "agroecological approaches", with the source where this is taken from.

PP10 – we appreciate the spirit of this paragraph. Much in line with the comment made about PP6; the issue is wider than specifically the risks for human rights defenders working on land and natural resources issues. We would therefore prefer if the para could begin with a general reference on the risks for human rights defenders in general before paying specific attention to HR defenders working on land and natural resources issues.

PP15 – is an example of the comment we made earlier in the general statement on singling out selective parts of the covenants; freedom of association applies to peasants, but so does the whole International Covenant on Civil and Political Rights and so do the other instruments. Would it not make a lot more sense to state clearly that that is the case and then focus specifically on those elements where more work on implementation is needed?

PP20 – obviously not in the position to agree on this PP yet.

Indonesia

Article 30

Paragraphs 2 and 3 of article 27 of the declaration should be merged as paragraph 2 cannot stand alone and paragraph 3 includes qualifications. The first sentence of the merged paragraphs would read "Peasants and other people working in rural areas have the right to be protected against unlawful eviction from their home as well as against harassment and other threats".

Paragraph 2 of Article 27 should begin with the addition of: **"Peasants and other people working in rural areas have the right to be protected against unlawful eviction from home and as well as against harassment and other threats."**

Preamble

PP10. Include a reference to the Declaration on the Right to Development

PP16. Include at the end **"with respect to the territorial integrity of state".**

United States

PP2 & PP14. Please replace the term "food sovereignty" with "food security" PP3 – Please provide clarification on the phrase "should be provided with the means…" PP7 – What is meant by the term "tenure rights" in the context of an international document?

PP13. This implies that treaties to which many countries are not party represent the minimum rights under international law. Only if a principle has attained the status of customary international law (principle against torture) or is jus cogens (like genocide or war crimes) can it bind states legally – if a state is not a party to a treaty that so provides.

FAO

Article 30

1. The specialized agencies, funds and programmes of the United Nations system, and other intergovernmental organizations shall contribute to the full realization of the provisions of the present declaration, **_**including through the mobilization, ~~inter alia,~~ of development assistance and cooperation, **_strengthening collaboration on reporting on**

relevant SDGs indicators, supporting countries to develop the capacity of statistical systems, and ensuring meaningful disaggregation of data.

Preamble

PP2. *Recognizing* the past, present and future contributions of peasants and other people working in rural areas in all regions of the world to conserving, **managing,** ~~improving~~ **sustainably using** biodiversity and to ensuring food sovereignty, which are fundamental to attaining internationally agreed development goals,

PP7. *Stressing* that several factors make it difficult for **artisanal and small-scale farmers, pastoralists, foresters,** fishers and fish workers to make their voices heard, defend their human rights and tenure rights, and secure the sustainable use **and management** of the ~~fishery~~ **natural** resources on which they depend,

FAO suggested adding new paragraph after list of ILO instruments:

Recalling also **that the tenure rights, access to natural resources and a number of other rights of peasants are protected by the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security,[e] the Voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication,[f] the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture,[g] the Principles for Responsible Investment in Agriculture and Food Systems,[h] and the Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security,[i]**

FAO suggested adding new paragraph after paragraph on labour protection gaps:

Deeply concerned **about farmers ageing around the world and youth increasingly turning their backs on agriculture due to lack of incentives and drudgery of rural life, and r*ecognizing*** **the need to improve the economic diversification of rural areas and the creation of non-farm opportunities, especially for the rural youth,**

Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, South Asian Feminist Alliance for Economic, Social and Cultural Rights and Community Self-Reliance Centre

Article 25

- **States should provide comprehensive universal social security to all women. Rural women are mainly in subsistence forms of livelihoods and don't have income and cannot contribute towards social security. Therefore basic social security should be provided as non-contributory form.**
- **Social security benefits should be received by rural women as individual rights holders and not just as a member of a family, household or group. Their marital status should not have an impact on their entitlements.**
- **Social security should be universal, but not uniform, ensuring specific and multiple vulnerabilities; and special temporary measures for socially and**

[e] Committee on World Food Security (CFS), 2012.
[f] FAO Committee on Fisheries (COFI), 2014.
[g] Adopted by FAO Conference on 3 November 2001 and entered into force on 29 June 2004.
[h] CFS, 2014.
[i] FAO Council, 2004.

economically excluded groups including single women, female-headed households, migrants and migrant workers; Dalit, tribal; sexual and gender minorities; women with occupational stigma and women in conflict areas.

- **States should frame the reproductive and care role that women have as work. If a woman cannot do that work (because she is ill, disabled, etc.), she should get unemployment benefits.**
- **Poor rural women do not have documents that are generally required to apply for state benefits. Therefore, social security schemes should not require bureaucratic administrative processes that alienate women. Instead, they should strive to be women- friendly in design. Many poor rural women are illiterate and therefore information about various schemes and benefits should be given a clear, simple, women-friendly way.**